المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (213) - الجزء (1) - السّنة (59) - محرّم 1447هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٣) - الجزء (١) - السَّنة (٥٩) - محرَّم ١٤٤٧هـ

حقوق الطبع محفوظة

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

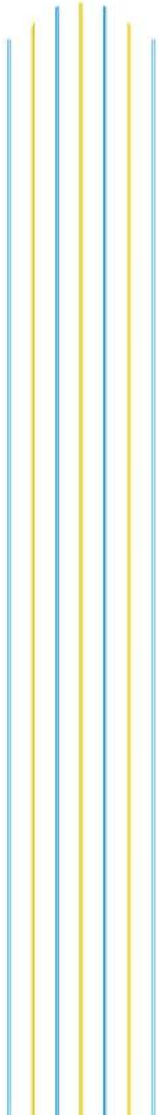

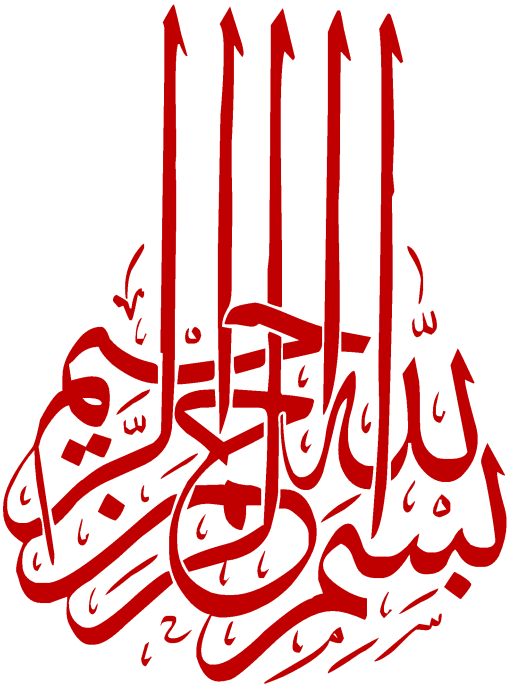
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ القراءات وعلومها في معهد محمد السَّادس للقراءات بالمغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت (سابقًا)

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كليَّة الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة (سابقًا)

هيئة التحرير

أ . د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ . د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عيد الجربوعي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
-١	القراءات الشاذة التي رجحها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على المتواترة في كتابه «المحتسب» - جمعًا ودراسةً نقديَّةً - أ . د/ حاتم عبد الرحيم «جلال التميمي» - أ/ وليد أحمد محمود قاروط	١١
-٢	ذكر مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها لعليِّ بن ظهير بن شهاب المصري المعروف بابن الكُفْتيِّ (ت٦٨٩هـ) - تحقيقًا ودراسةً - د / ابتهال بنت حسن عزوز	٩٣
-٣	معالم روايات الأصمعي في القراءات د / خليل بن محمد الطالب	١٥٧
-٤	أثر القراءات في تغيُّر معاني الحروف د / عبد الله بن محمد الأمين بن حسن الشنقيطي	٢٢١
-٥	أسئلة التفسير في فتاوى الشيخ صالح بن غصون : من كتاب : « ثمر الغصون » - دراسة وصفيَّة - د / منيفة سالم الصاعدي	٢٨٧
-٦	غريب القرآن الكريم عند أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) - دراسة تحليلية في كتاب : « مجالس ثعلب » - د / محمد بن مُرضي الهزيِّل	٣٤٩
-٧	حديث القرآن عن الإبل - دراسة تحليليَّة وصفيَّة - د / فيصل بن معتز بن صالح فارسي	٤٠٥
-٨	أقوال علماء الجرح والتعديل في عبد الحميد بن جعفر المدني، وبيان الراجح من حاله د / هيام بنت محمد بن حماد خنه	٤٥٥
-٩	تخريج الفوائد والفرق بينه وبين تخريج العزو أ . د / عبد الباري بن حماد الأنصاري	٥١٧
-١٠	أحاديث إسحاق بن راشد الجزري الضعيفة عن محمد بن شهاب الزهري - جمعًا ودراسةً - د/ أمينة بنت سعد بن زايد القحطاني	٥٧٩

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

القراءات الشاذة التي رجحها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على المتواترة في كتابه «المحتسب»

- جمعًا ودراسةً نقديَّةً -

The anomalous readings that Ibn Jinni (d. 392 AH) prepared based on the Mutawatirah in his book «Al-Muhtasab»

- A Collection and critical study -

إعداد:

أ. د/ حاتم عبد الرحيم «جلال التميمي»

أستاذ التفسير وعلوم القرآن، قسم القرآن والدراسات الإسلامية،كلية القرآن والدراسات الإسلامية، جامعة القدس، فلسطين

أ/ وليد أحمد محمود قاروط

مدرس التجويد والحفظ، قسم القرآن والدراسات الإسلامية، كلية القرآن والدراسات الإسلامية، جامعة القدس، فلسطين

Prepared by:

Prof. Hatem AbdelRahim «Jalal Altamimi»

Teacher of Tafsir and Quran Science Department
of Quran and Islamic Studies
Collage of Quran and Islamic Studies
AlQuds University, Palestine
Email: hatem_tamimi@yahoo.com

Prof : Walid Ahmad Mahmoud Qarout

Teacher of Tajweed and Memorizing
Department of Quran and Islamic Studies
Collage of Quran and Islamic Studies
AlQuds University, Palestine
Email: walid_qarout@yahoo.com

استلام البحث		اعتماد البحث
A Research Receiving		A Research Approving
2024/09/26		2024/11/03

نشر البحث
A Research publication
June 2025 - محرَّم ١٤٤٧هـ
DOI: 10.36046/2323-059-213-001

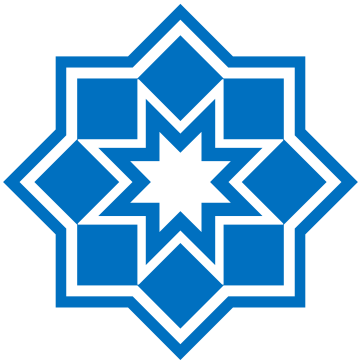

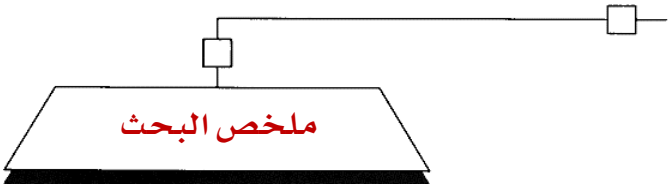

يتضمن هذا البحثُ تتبعًا لرأيِ أبي الفتحِ عثمانَ بْنِ جِنّي (ت ٣٩٢هـ) في القراءات الشاذة من حيث فصاحتها وبلاغتها، من خلال كتابه (المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، مع استقراءٍ للمواضع التي حكم فيها بكون بعض القراءات الشاذة أبلغ من القراءات المتواترة، مع المناقشة لما قاله في تلك المواضع؛ وصولًا إلى الرأيِ الصوابِ في كل موضع من تلك المواضع.

ويهدف هذا البحث إلى الذَّوْدِ عنِ القرآنِ الكريمِ وقراءاتِه المتواترةِ، وإثبات أنَّ القراءاتِ المتواترةَ لا يعلوها في بلاغتها أيُّ شيءٍ سواها. وإثبات أن المقياسَ اللُّغَوِيَّ لا يصلحُ لإثباتِ صحَّةِ قراءةٍ ولا لنفيها.

وقد اتبع الباحثانِ المنهجَ الاستقرائيَّ؛ وذلك باستقراءِ كتاب (المحتسَب)؛ وصولًا إلى إحصاء جميع المواضع التي رجح فيها ابْن جِنّي القراءات الشاذَّةَ على المتواترة من حيث بلاغتها وفصاحتها. وَاتَّبَعَ الباحثان أيضًا المنهجَ الوصفيَّ؛ وذلك من خلال مناقشة أقوال ابْن جِنّي وبيان الراجح في المسائل التي ذكرها.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان: أنَّ كتاب (المحتسَب) تضمن (٢١) موضعًا نصَّ فيها ابْن جِنّي صراحةً على تقديم القراءات الشاذة على المتواترة؛ وذلك بعدة ألفاظ؛ نحو: أبلغ، وأقيس ...إلخ. وأنَّ ابْن جِنّي ركَّز كثيرًا في ترجيحه للقراءات الشاذة على المتواترة على الأوزان الصرفية، ومعاني زيادات الأفعال، وبخاصة صيغة (فَعَّلَ).

الكلمات المفتاحية: (القراءات، القراءات الشاذة، ابن جِنّي، المحتسَب، بلاغة).

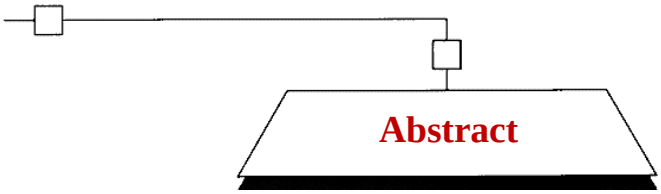

Abstract

This research includes a follow-up of the opinion of Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH) on the Odd Qira'at in terms of their eloquence and rhetoric, through his book (Al-Muhtasab fi Tabyeen Shawajuh Shawadh al-Qira'at wa al-Idah Anha), with an induction of the places where he ruled that some Odd Qira'at are more eloquent than the Mutawatirah ones, with a discussion of what he said in that place; arriving at the correct opinion in each of those places.

This research aims to defend the Holy Quran and its Qira'at Mutawatirah, and to prove that the Qira'at Mutawatirah are not surpassed in their Odd by anything else. It also aims to prove that the linguistic standard is not suitable for proving the correctness of a Qira'ah or for denying it.

The researchers followed the inductive approach by inducting the book (Al-Muhtasab) to reach a list of all the places where Ibn Jinni outweigh the Odd Qira'at over the Qira'at Mutawatirah in terms of their eloquence and clarity. The researchers also followed the descriptive approach by discussing Ibn Jinni's statements and clarifying the most outweigh in the issues he mentioned.

Among the most prominent results reached by the researchers: The book (Al-Muhtasab) included (21) places in which Ibn Jinni explicitly stated the preference of the Odd Qira'at over the Qira'at Mutawatirah; and that was in several words; such as: more eloquent, and more analogous...etc. Ibn Jinni focused greatly in his preference for the Odd Qira'at over the Qira'at Mutawatirah on the morphological weights, and the meanings of the verb additions, especially the form (fa`ala).

Keywords: (Qira'at, Odd Qira'at, Ibn Jinni, Al-Muhtasab, rhetoric).

المقدِّمة

الحمدُ لله الذي أنزلَ القرآنَ وأحْكَمَه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»(١)، وعلى آله وصحبه الذين عُنُوا بِحِفْظِ الْقُرْآنِ الكَرِيمِ، فنالوا أَجْزَلَ الثَّوَابِ وَأَعظَمَهُ.

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل كتابه الخاتم على نبيه الخاتم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجعله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، وقال -جَلَّ شأنُهُ- في وصف القرآن الكريم: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ كتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ومِنْ حفظه تعالى لهذا الكتاب أنْ قيَّض علماء مخلصين أثباتًا أفذاذًا؛ أحاطوا القرآن بعنايتهم، ومَيَّزُوا ما تَوَاتَرَ من قراءاته ورواياته واشتهرَ واستفاضَ؛ وهي التي تَصِحُّ بها الصلاةُ وسائرُ العباداتِ والقرباتِ، من الشاذِّ والضعيف والموضوع الذي لم يبلغ مبلغ ذلك، وهو الذي لا تَصِحُّ بِهِ الصلاةُ وسائرُ العباداتِ والقرباتِ.

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، "الجامع المسند الصحيح". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، الحديث رقم (٥٠٢٧).

وخالف في ذلك بعضُ أَهْلِ اللغة؛ فوجدوا في الشواذِّ كثيرًا مما يسعفهم في الاستدلال للعربية: لغةً، وصرفًا، ونحوًا. وكان من هذا الفريقِ العالِمُ اللُّغَوِيُّ الْكَبير أبو الفتح بْنُ جِنِّي (ت ٣٩٢هـ)؛ إذِ انتصر في كتابه (**المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**) للقراءات الشاذة، وجعلها في فصاحتها وبلاغتها مساويَةً للمتواترة، بل نصَّ في بعض المواضع على كون الشاذة أبلغ من المتواترة.

فكان حَرِيًّا دراسة موقفه دراسةً علميَّةً منهجيَّةً منصفةً؛ ومناقشة آرائه؛ وصولًا إلى وجه الحقِّ والصواب.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أسباب اختيار الموضوع:

-الرغبةُ في بيانِ الْحُكْمِ الصحيح للقراءات الشاذة؛ من حيثُ بلاغتُها وفصاحتُها.

-الرغبةُ في الانتصار لكتاب الله تعالى في ظلِّ ما يتعرض له من طُعُونٍ وتشكيكٍ؛ وبخاصة ما يكون من ذلك عن طريق القراءات.

-الرغبةُ في الوقوف على الفروق البلاغية بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة.

أسئلة الدراسة:

يُفترض في هذه الدراسة الإجابة عن سؤالٍ رئيسٍ؛ وهو: ما موقف ابن جِنِّي رحمه الله من بلاغة القراءات الشاذة؛ من حَيْثُ تفوُّقُهَا على القراءات المتواترة في البلاغة والفصاحة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

-ما الموقف العام لابن جِنِّي تجاه القراءات الشاذة من خلال كتابه (المحتسَب)؟

-ما المواضع التي نصَّ ابْن جِنِّي في (المحتسَب) على كونها أبلغ وأفصح من القراءات المتواترة؟

-ما الأسس التي بنى عليها ابنُ جِنِّي ترجيحَاتِهِ للقراءةِ الشاذَّةِ وتقييمها؟

أهداف الدراسة:

-الذَّوْد عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة.

-إثبات أن القراءات المتواترة لا يعلوها في بلاغتها أَيُّ شيءٍ سواها.

-بيان الخطإ في تقديم القراءات الشاذة على المتواترة.

-محاولة الوصول إلى قاعدةٍ ثابتةٍ وحُكْمٍ عِلْمِيٍّ مَنْهَجِيٍّ في الحكم على القراءات الشاذة من حيثُ البلاغةُ والفصاحةُ.

-إثبات أن المقياسَ اللُّغَوِيَّ لا يصلحُ لإثباتِ صحَّةِ قراءةٍ ولا لنفيها.

أهمية الدراسة:

-أنها تتعلق بكتابٍ مِنْ أهمِّ كُتُبِ الْقراءات الشاذَّة ومصادرها؛ وهو كتاب «المحتسَب» لابن جِنِّي رحمه الله.

-أنها تأتي في وقتٍ تتعالى فيه الأصوات؛ انتصارًا للقراءات الشاذة، وإعلاءً من شأنِها؛ من أَجْلِ مساواتها بالمتواترة.

-أنها تتعلق بعلمٍ من أشرف العلوم؛ وهو علم القراءات.

-أنها الأولى -بحسب علم البَاحِثَيْنِ- التي تناولت هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

هذا البحث محدودٌ بدراسةِ القراءات الشاذة التي رجحها ابْن جِنِّي على القراءات المتواترة، أو جعلها أبلغَ منها، أو أفصحَ منها؛ من خلال كتابه (**المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**). ويشمل ذلك ما ذكره ابْن جِنِّي بلفظ الترجيح أو يقرب منه؛ نحو: أبلغ، وأقيس، وأشهر، وأفصح... إلخ.

الدراسات السابقة:

لا يوجد -بحسب علم الباحِثَيْنِ- دراسةٌ علميَّةٌ تؤصلُ لموضوعِ بلاغةِ القراءاتِ الشاذَّةِ من خلالِ كتاب (المحتسَب) لابْن جِنِّي تأصيلًا علميًّا.

منهجية البحث:

اتبع الباحثان المنهجَ الاستقرائيَّ؛ وذلك باستقراءِ كتاب (المحتسَب)؛ وصولًا إلى

إحصاء جميع المواضع التي رجح فيها ابْن جِنِّي القراءات الشاذَّةَ على المتواترة من حيث بلاغتها وفصاحتها. وَاتَّبَعَ الباحثان أيضًا المنهجَ الوصفيَّ؛ وذلك من خلال مناقشة أقوال ابْن جِنِّي وبيان الراجح في المسائل التي ذكرها.

خطة البحث

جاء البحث في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ؛ على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها استعراض أدبيات البحث.

تمهيد: وفيه تعريف بابن جِنِّي.

المبحث الأول: الموقف العام لابن جِنِّي تجاه القراءات الشاذة.

المبحث الثاني: المواضع التي رجح فيها ابن جِنِّي القراءة الشاذة ومناقشتها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المواضع التي رجَّح فيها ابن جِنِّي القراءة الشاذَّة استنادًا إلى علم الصَّرف.

المطلب الثاني: المواضع التي رجَّح فيها ابن جِنِّي القراءة الشاذَّة استنادًا إلى الدلالات البلاغية والمعاني.

المبحث الثالث: الأسس التي بنى ابن جِنِّي عليها ترجيحاته للقراءة الشاذة وتقييمها.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

تمهيد: التعريف بابن جِنِّي[(١)]

هو عثمان بن جِنِّي الأَزْدِيُّ بالولاء، كان أبوه جِنِّي عبدًا روميًّا مَمْلوكًا لسليمان بن فهد الأزديّ المَوْصِليّ (ت ٤١١هـ).

و(جِنِّي) بإسكان الياء وليس منسوبًا، وإنما هو مُعَرَّب (كِنِّي)[(٢)]، ومعناها:

---

(١) ترجمته في: المفضل بن محمد التنوخي، "تاريخ العلماء النحويين". تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م)، ص: ٢٤-٢٥؛ وأحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، ١١: ٣١٠-٣١١؛ وعبد الرحمن بن محمد الأنباري، "نزهة الألبَّاء". تحقيق إبراهيم السامرائي، (ط٣، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥م)، ص: ٢٤٤-٢٤٦؛ وياقوت بن عبد الله الحموي، "معجم الأدباء". تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٤: ١٥٨٥-١٦٠١؛ وعلي بن يوسف القفطي، "إنباه الرواة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م)، ٢: ٣٣٥-٣٤٠؛ وأحمد بن محمد ابن خلكان، "وفيات الأعيان". تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م) ٣: ٢٤٦-٢٤٨؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ١٧: ١٧-١٩؛ وإسماعيل بن عمر بن كثير، "البداية والنهاية". تحقيق علي شيري، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م)، ١١: ٣٧٩-٣٨١؛ ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، "البلغة". (ط١، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)، ص: ١٩٤-١٩٥؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، "بغية الوعاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (صيدا: المكتبة العصرية)، ٢: ١٣٢.

(٢) ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٣: ٢٤٨؛ ومحمد بن أبي بكر الدماميني، "شرح الدماميني على مغني اللبيب". تحقيق أحمد عزّو عناية، (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ)، ١: ٤٩٠.

فاضل(١). كُنْيَتُهُ أبو الفَتْح. وكان أعور(٢). وُلِدَ بالمَوْصِل وقعد للإقراء بها، حتى سافَرَ مع شيخِهِ أبي عليٍّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) إلى بغداد، ولازمه أربعين سنةً يتعلَّمُ منه حتى مات، وخلَفه ابن جِنّي، ودرَّس النحو ببغداد بعده.

كان إمامًا من أئمة العربيَّة؛ وبخاصة التصريف، وكان حاذقًا مرجعًا لكلِّ مَنْ خاضَ غِمارَ هذا العلم.

كان يحضر عند المتنبي (ت ٣٥٤هـ) كثيرًا ويناظره في شيء من النحو، وقال فيه المتنبي: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"(٣). وقال أيضًا: "ابن جِنّي أَعْرَفُ بشعري مني"(٤).

قال أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ): "هو القطب في لِسَان العَرَب وإليه انتهت الرِّياسة فِي الأَدَب"(٥). وقال ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ): "لم يُرَ مثله في توجيه المعاني وشدِّ بيوت القصائد الوثيقةِ المباني"(٦).

أخذ عن: أحمد بن محمد المَوْصِلِيّ الأخفش، وأبي علي الفارسي(٧)، وغيرهما.

---

(١) علي بن هبة الله ابن ماكولا، "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م)، ٢: ٥٨٥.

(٢) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٧: ١٩؛ وابن كثير، "البداية والنهاية"، ١١: ٣٨٠.

(٣) الحموي، "معجم الأدباء"، ٤: ١٥٨٨؛ والسيوطي، "بغية الوعاة"، ٢: ١٣٢.

(٤) الفيروزآبادي، "البلغة"، ص: ١٩٥.

(٥) عبد الملك بن محمد الثعالبي، "يتيمة الدهر". تحقيق محمد مفيد قمحية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م)، ١: ١٣٧.

(٦) أحمد بن يحيى العمري، "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار". (ط١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ)، ٧: ١١٦.

(٧) السيوطي، "بغية الوعاة"، ١: ٣٨٩.

وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني، وأبو أحمد عبد السلام البصري، وأبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي، وغيرهم(١).

وله تصانيفُ كثيرةٌ؛ منها: «المحتسَب في تبْيين وجوه شَواذِّ القراءات والإيضاح عنها» وهو موضوع هذه الدراسة. وكان شيخُهُ أبو علي الفارسي قد عَمِل كتاب الحُجَّة في القراءات، يَحتَجُّ فيه للقراءات التي سَبَّعَها ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، ثم هَمَّ بأنْ يعمل كتابًا للقراءات الشاذة، إلَّا أنَّ المنِيَّةَ قد عاجلَتْهُ(٢)، فجاء تلميذه ابن جِنِّي ينوب عنه في ذلك.

ومِنْ تصانيفه أيضًا: «الخصائص»، «التمام في شرح شعر الهذليين»، «سر صناعَة الْإِعْرَاب»، «المنصف في شرح تصريف المازني»، «شرح مستغلق أبيات الحماسة»، «شرح الْمَقْصُور والممدود»، «الفسْر في تفسير ديوان المتنبي»، «تفسير معاني ديوان المتنبي»، «اللُّمَع في العربية مختصر التصريف المعروف بالتصريف المُلوكيّ»، «المذكر والمؤنث»، «ذو القَدِّ»، «شرح الفصيح»، «التلقين»، وغيرها كثير(٣).

توفي ابن جِنِّي سنة ٣٩٢هـ في بغداد(٤)، رحمه الله تعالى.

---

(١) كمال الدين الأنباري، "نزهة الألبَّاء"، ص: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) عثمان بن جِنِّي، "المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات". تحقيق علي النجدي وآخرين، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م)، ١: ٣٤.

(٣) ينظر: الحموي، "معجم الأدباء"، ٤: ١٥٩٧-١٦٠٠؛ وابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٣: ٢٤٧؛ والسيوطي، "بغية الوعاة"، ٢: ١٣٢.

(٤) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١١: ٣١٠؛ وابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٣: ٢٤٨؛ والحموي، "معجم الأدباء"، ٤: ١٥٨٥.

المبحث الأول: الموقف العامُّ لابن جِنِّي تجاه القراءات الشاذة

اقتضت حكمة الله جل جلاله أن يُنزل القرآن الكريم على سبعةِ أحرفٍ كما ثبت في الصحيحين وغيرهما(١)؛ تيسيرًا على هذه الأمة المرحومة، وتهوينًا عليهم في قراءة القرآن الكريم، فقرأ المسلمون القرآن الكريم بهذه الأحرف السبعة رَدْحًا من الزمن، ثم ظهر أئمة ثقاتٌ مشهورون اعتَنَوْا بهذه الأحرف وحفظوها وقرؤوا بها وأَقْرَؤوا، حتى استفاضت قراءاتهم واشتهرت في الآفاق، وصارت القراءات تُعزَى إليهم؛ عزوَ عنايةٍ واهتمامٍ، لا عزوَ إيجادٍ واختراعٍ، وظهر القراء العشرة المعروفون الذين أجمعت الأمة على صحة قراءاتهم، واتصالها بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتصالًا ينفي عنها الريبةَ والتهمةَ.

ومن وراء ذلك وُجِدَتْ قراءاتٌ لم تشتَهِرْ، ولم تستَفِضْ في الآفاق، بعضها يُروى بأسانيد آحادية، وبعضها يُروى بأسانيد ضعيفةٍ، وبعضُها لا يُعْرَفُ له سَنَدٌ، واصطُلِحَ على تسمية ذلك كله بـ «القراءات الشاذَّة»، وأصل الشذوذ في اللغة العربية هو الانفراد عن الجماعة، أو عن الجمهور(٢)، وليس من معاني الشُّذُوذِ الطعنُ والتُّهَمةُ مما تحمله الكلمة في هذه الأيام.

وقد استقرَّ رأي العلماء منذ القرنَيْنِ الثاني والثالث الهجريَّيْن على حرمة القراءة

---

(١) ينظر على سبيل المثال: البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، الحديث رقم (٤٩٩١)؛ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "المسند الصحيح المختصر". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، الحديث رقم (٨١٨).

(٢) ينظر: محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، مادة (شذذ).

بالشواذِّ، وكون الصلاة تبطل بالقراءة بها(١)، في حين اهتمَّ نفرٌ من أهل اللغة بتلك القراءات ووجدوا فيها شواهدَ لكثيرٍ من مباحث العربية: لغةً، وصرفًا، ونحوًا، ولذا فإنه يصح لديهم الاستشهاد في المباحث اللغويَّة بالقراءات؛ سواءٌ في ذلك المتواترةُ والشاذَّةُ، وسواءٌ أكانت الشاذَّةُ مسندةً أم غير مسندةٍ.

حتى وَصَلَ الأمرُ إلى العالِمِ الكبيرِ، والأستاذِ النِّحْرِيرِ أبي الفتح عثمان بن جِنِّي (ت ٣٩٢هـ)، الإمامِ العلمِ؛ فوضع كتابَهُ الفذَّ التي لم يُسْبَقْ إليه (**المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**)، انتصر فيه للقراءات الشاذَّةِ أيَّما انتصارٍ، وأعلى من شأنها وبالغَ في ذلك في مقدمة كتابه قائلًا(٢): "... وضربًا تعدى ذلك، فسماه أَهْلُ زَمَانِنَا شاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة الْمُقَدَّمِ ذكرُها، إلا أنه مع خروجه عنها نَازِعٌ بالثِّقَةِ إلى قُرَّائِهِ، محفوفٌ بالروايات من أَمَامِهِ ووراءِهِ، ولعلَّهُ –أو كثيرًا منه– مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وَرُبَّمَا كان فيه ما تَلْطُفُ صَنْعَتُهُ، وتعنُفُ بغيرِهِ فصاحَتُهُ، وَتَمْطُوهُ قوى أسبابه... ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكنَّ غرَضَنَا منه أن نُرِي وَجْهَ قُوَّةِ ما يُسَمَّى الآن شاذًّا، وأنه ضاربٌ في صِحَّةِ الروايةِ بِجِرَانِهِ، آخِذٌ من سمت العربية مُهْلَةَ مَيْدَانِهِ؛ لئلا يَرَى مُرِئٌ أَنَّ العُدُولَ عنه إِنَّمَا هو

---

(١) ينظر: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "التمهيد". تحقيق سليم محمد عامر ومحمد بشار عواد، (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٧م)، ٣: ٣٦٨؛ ومحمد بن أحمد السرخسي، "أصول السرخسي". (بيروت: دار المعرفة)، ١: ٢٧٩-٢٨٠؛ ويحيى بن شرف النووي، "المجموع شرح المهذب". (بيروت: دار الفكر)، ٢: ٣٩٢؛ وحسن بن محمد العطار، "حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع". (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ٢٩٩.

(٢) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ١: ٣٢-٣٣.

غَضٌّ منه، أو تُهْمَةٌ لَهُ، ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وهذا حُكْمٌ عَامٌّ في المعاني والألفاظِ، وأَخْذُهُ هو الأَخْذُ بِهِ، فكيف يَسُوغُ مَعَ ذلك أَنْ ترفضَهُ وتجتنبَهُ".

ففي هذا الكلام الذي ساقه ابن جِنّي في مقدمة كتابه بيانٌ ظاهرٌ لموقفه العامّ مِنَ القراءات الشاذَّةِ. وهذا الكلام مشتملٌ على نقاطٍ عِدَّةٍ، يَحْسُن توضيحُها وبيانُها ومناقشتها:

١-أنَّ تسمية القراءات التي وراء السبعة «شاذَّةٌ» تسمية معروفة متداولة مِنْ قبلِ ابن جِنّي.

٢-بحسب ظاهر كلام ابن جِنّي أنَّ الشاذَّ هو ما وراء السبعة، ويؤخذ من ذلك أنَّ القراءات الثلاث المعروفة؛ وهي: قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف العاشر، هي في عِدَادِ الشواذِّ. فأما أبو جعفر ويعقوب فالأمر فيهما كذلك؛ فقد ضمَّن ابن جِنّي كتابه عدة مواضع عدَّ فيها قراءة أبي جعفر ويعقوبَ من ضمن الشواذِّ، وأما قراءة خلف البزَّار فلم نَظْفَرْ له بذكر في (المحتسَب)، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ خلفًا لم ينفرد بشيءٍ عن القُرَّاء العشرة؛ فهو دومًا موافق لغيره، وبخاصَّةٍ الكوفيون؛ قال ابنُ الجزريّ رحمه الله: قراءةُ خلفٍ لا تخرج عن قراءةِ أحدٍ من السبعة؛ بلْ ولا عن قراءة الكوفيين في حرفٍ(١).

٣-أنَّ رأي الأغلبية من علماء ذلك الزمان هو اجتناب القراءات الشاذة، وترك الأخذ بها.

٤-يُلْحَظ من كلمات ابن جِنّي عدم رضاه عن تسمية الشواذِّ بهذا الاسم؛

(١) محمد بن محمد ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي محمد الضباع، (القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى)، ١: ٤٥.

وذلك من خلال قوله: "ما يسمى"؛ وكأنه ليس مُقِرًّا بتلك التسميَةِ.

٥-أنَّ ابن جِنّي قام مدافعًا ومنتصرًا للقراءات الشاذة؛ من أجل إثباتِ بلاغتها وفصاحتها، وأنها لا تقل عن القراءات السبع في ذلك؛ بل هي مساوية لها، هذا ما قاله في مقدمة كتابه، وأما في الأمثلة التطبيقية فقد خطا خطوةً أبعد من هذا؛ وصرَّح بكون عددٍ كبير من القراءات الشاذة أبلغ من المتواترة.

٦-زعم ابن جِنّي أنَّ الشواذَّ مروية متصلة الإسناد برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا أمرٌ يحتاج إلى ضبطٍ وتقييدٍ؛ إذِ الشواذُّ ليست كلها على درجةٍ واحدةٍ في هذا المقام: فمنها المروي بأسانيدَ آحاديّةٍ؛ ومنها ما يُروى بأسانيدَ ضعيفةٍ لا تقوم بها حُجَّةٌ، ومنها ما ليس له سَنَدٌ يُرْوَى؛ ولأجل هذا يُحَالُ في عَزْوِهِا إلى مجهولٍ أو مبهمٍ؛ فيقال: "قرئ"، أو "قَرَأَ بعضُهم". وعليه فإنَّ الحكم الذي أطلقه ابن جِنّي في قوله: "محفوفٌ بالرِّوَايَاتِ من أمامِهِ ووراءِهِ"، وفي قوله: "والرِّوَايَةُ تَنْمِيهِ إلى رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(١)؛ غيرُ دقيقٍ؛ إذْ إنَّ كثيرًا جدًّا من الشواذِّ المبثوثة في كتب القراءات الشاذة(٢)، وفي كتب التفسير(٣)، تفتقر إلى هذا الشرط.

٧-فَرَّعَ ابن جِنّي عن النقطة السابقة نقطةً أشدَّ خطورة منها؛ وهي: وجوب الأخذ بالشواذِّ؛ ودليله في ذلك أنَّ الروايات تنميها إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأخذ بالمروي عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجب لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾؛ فينتج عن ذلك: وجوبُ الأخذِ بالقراءات الشاذَّةِ. وقد بيَّنَّا في النقطة السابقة بطلان المقدمة التي بنى عليها دليله، فإذا بطلت المقدمة بطل ما بُنِيَ عليها.

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٣٣.

(٢) نحو كتاب (المختصر) لابن خالويه، وكتاب الكرماني، و(المغني) للنوزاوازي.

(٣) كتفسير (الكشف والبيان) للثعلبي، و(الكشاف) للزمخشري، و(البحر المحيط) لأبي حيان.

٨-قول ابن جِنّي في وصف الشواذّ: "... وأنه ضاربٌ في صِحَّةِ الروايةِ بِجِرانِهِ" مبالغةٌ غير محمودةٍ، ووضعٌ للأمور في غير نصابها؛ إذْ إن أئمة القراءةِ حينما أخذوا بالسبعة أو العشرة كانوا على أتمّ العلمِ والدرايةِ والأسانيد والرواية بما صَحَّتْ روايته من القراءات مما لم تَصِحَّ به؛ وهو الشاذُّ، فكيف يجوز بعد هذا التدقيقِ العميق، والحُكْمِ الوثيق من الأئمة أهل الصنعة أنْ يقال: إنَّ الشواذَّ صحيحةُ الروايةِ! ولَيْتَ ابن جِنّي إذْ قال ما قال اقتصر على وصفها بالصحة؛ بل جعلها ضاربةً بِجِرَانِهَا في صِحَّةِ الرواية!!

٩-لو سُلِّمَ لابن جِنّي ما أرادَه من التسوية بين المتواتر والشاذّ؛ في كونهما مرويَّيْن عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكونهما متساويين في الفصاحة والبلاغة لَبَطَلَ بهذا فِعْلُ عثمان رضي الله عنه، وعمل الأئمة من بَعْدِهِ؛ فيما يزيد عن ثلاثة قرونٍ من الزمان؛ إذْ فِعْلُ عثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعمل أئمة القراءة يتلخَّصُ في اعتماد ما تواترت به الرواية واشتهر واستفاض في الآفاق، مع موافقته العربية، وكونه موافقًا في رسمه لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا. فلو سُلِّمَ لابن جِنّي ذلك لعادت قضيةُ الأحرفِ والقراءاتِ إلى المربَّعِ الأوَّلِ؛ الذي نشأت فيه الفتنة؛ حتى كاد بعضُ المسلمين يُكَفِّر بعضًا، فاستلزمَ ذلك الأمر وَأْدَ الفتنةِ وتطويقَهَا؛ ففَعَلَ عثمانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما فَعَلَ؛ من نسخِ المصاحف الستة المعروفةِ وحرقِ ما سواها، وسار عليه الأئمة من بعده فاعتمدوا ما تواتر من الروايات واشتهر، وتركوا ما سِوَاهُ، وهو الذي يريد ابن جِنّي نَفْخَ الرُّوحِ فيه وإحياءَهُ مِن جَدِيدٍ.

١٠-لَمْ يتطرق ابن جِنّي إلى الشرط الذي أجمع عليه القُرَّاء، وأيَّدَهم فيه حُذَّاقُ النحويين؛ كقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)؛ وهو «موافقة الرسم»، ومن ثَمَّ يُرَى في (المحتسَب) وفي غيره من كتب القراءات الشواذّ الكمُّ الكبيرُ من القراءات المخالفة للرسم مخالفةً فاحشةً.

١١-بقي الشرط الثالث من شروط القراءة المقبولة؛ وهو موافقة اللغة العربية

بوجهٍ فصيحٍ أو أفصحَ(١)، وكلام ابن جِنّي رحمه الله صريحٌ أو كالصريحِ في أنَّ القراءات الشاذَّة تُسَاوِي القراءات المتواترة في فصاحتها وسموّ بلاغتها، أيْ أنَّ كونها كذلك شَاهِدُ صدقٍ على كونها قرآنًا مُنَزَّلًا من عند الله، ومن ثَمَّ سعى ابن جِنّي رحمه الله جاهدًا في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه (المحتسَب) إلى إثبات هذا الأمر؛ بل صرَّح بأكثر مما صرَّح به هنا في مقدمة الكتاب؛ إذْ صَرَّحَ في نحو (٢١) موضعًا بأنَّ القراءةَ الشاذة أبلغُ من المتواترة. ولن نستعجلَ الحكمَ على هذه النقطة؛ بل نترك الحُكْمَ عليها من خلال مناقشة الأمثلة التي أوردها في كتابه؛ فيكون الْحُكْمُ عَلَيْهَا لَاحِقًا لا سابقًا؛ كما تقتضيه قواعدُ البحثِ العِلْمِيّ.

١٢-يُفهَم من قول ابْن جِنّي: "ولعلَّهُ [أي الشاذُّ] أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطُفُ صنعتُه، وتعنُف بغيره فصاحتُه، وتَمْطُوه قوىٰ أسبابِهِ، وتَرْسُو به قَدَمُ إعرابِهِ"(٢)، يُفهَم من هذا أنَّ بلاغةَ القراءاتِ الشاذَّةِ هي دليلٌ آخرُ على صِحَّةِ تلك القراءات. والذي يقتضيه التحقيقُ، والنظر الدقيقُ أنَّ هذا الكلامَ هَادِمٌ للقراءات الشاذة بقدر ما هو خَادِمٌ لها؛ بيان ذلك أنَّ هذا الدليلَ نفسَه يَصْلُحُ لردِّ القراءاتِ الشاذَّةِ؛ فَنَحْكُمُ على القراءةِ غيرِ البليغةِ بأنَّها ليست من القراءات. والحقُّ أنَّ البلاغة واللغة لا تستقلان بتصحيح قراءةٍ ولا بتضعيفها؛ بل الأمر على ما أجمعت عليه الأمَّةُ؛ أنَّه لا بُدَّ للقراءة من اجتماع الشروط الثلاثة: تواترها، وموافقة الرسم، وموافقة العربية. فالاقتصار على شرط اللغة وحدَه غيرُ معتبر.

١٣-يُعْلَمُ بيقين أنَّ الحُكْمَ الذي أطلقه ابْن جِنّي في مقدمة كتابه لا ينطبق على جميع القراءات الشاذَّة؛ إذْ ضَعَّفَ هو نفسه طائفةً غير قليلةٍ من الشواذِّ في ثنايا

(١) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ١: ٩.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٣٢.

كتابه، وفي هذا أوضح الدلالة أنَّ الحكم المذكور لو سُلِّمَ جدلًا فإنه لا يشمل جميع القراءات الشاذة كما تَوَهَّمَهُ بعض الباحثين والكاتبين الذين انتصروا للقراءات الشاذَّة بعمومها وَأَعْلَوْا من شأنها؛ مُتَّخِذين كلامَ ابنِ جِنِّي –على الرغم من كل ما فيه– أساسًا مُسَلَّمًا عامًّا مطلَقًا.

وسامَحَ اللهُ الإمامَ أبا الفتحِ، وعفا الله عنه، وله الأجرُ –إنْ شاء اللهُ– بما نَوَى وَقَصَدَ. والله لا يضيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ.

المبحث الثاني: المواضع التي رجح فيها ابن جِنِّي القراءة الشاذة ومناقشتها

يختص هذا المبحث بجمع المواضع التي رَجَّحَ فيها ابن جِنِّي رحمه الله القراءة الشاذة على المتواترة في كتابه المحتسَب، ومناقشتها مناقشة علمية. والكلام في كون القراءة أقوى وأبلغ مع ذكر أدلة ذلك، دون الخوض في تواتر القراءة وشذوذها.

المطلب الأول: المواضع التي رجَّح فيها ابن جِنِّي القراءة الشاذَّة استنادًا إلى علم الصَّرف

اعتمد ابْن جِنِّي في مواضع عديدة من كتابه (المحتسَب) على علم الصرف، ومعاني الزيادات في الأفعال المزيدة، وفي الفروع الآتية تفصيلٌ وبيانٌ لاستدلال ابْن جِنِّي لأبلغيَّة القراءات الشاذة على المتواترة استنادًا إلى علم الصرف.

الفرع الأول: ترجيح ابْن جِنِّي القراءة الشاذة استنادًا إلى صيغة (فَعَّل).

١–قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. قُرِئَ (أُوَفِّ) مُشَدَّدَةً.

قال ابن جِنِّي: "ينبغي –والله أعلم– أن يَكون قُرِئ بذلك؛ لأنَّ «فَعَّلْت» أبلغ من «أَفْعَلْت»؛ فيكون على أوفُوا بعهدي أبالغ في توفيتكم؛ كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل، فيكون ذلك كقوله سبحانه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وهو

كثير"(١).

بنى ابن جِنّي رحمه الله كلامه على المعنى الغالب في صيغة (فَعَّلَ)، وهو التكثير(٢)، ورجَّح هذه القراءة على المتواترة؛ لأنَّ فيها إشارةً إلى عظيمِ كرمِ الله تعالى وإحسانِه ومزيدِ امتنانِه(٣).

المناقشة والترجيح:

١ – لم يكتفِ ابْنُ جِنّي بترجيح القراءة الشاذَّةِ على القراءةِ المتواترةِ التي أجمع عليها القرَّاءُ العشرةُ؛ بل رَتَّبَ على ذلك أنَّ بلاغة قراءة (**أُوَفِّ**) دليلٌ على أنَّ هذه القراءة ينبغي أنْ تكونَ قَدْ قُرِئ بها، وهذا استنتاجٌ خطيرٌ في غاية الخطورة، وقد سبق الردُّ العامُّ على ذلك في المبحث الأول من هذه الدراسة. وأما الردُّ الخاصُّ فهو في النقاط الآتية.

٢ – أنَّ كون (**أُوَفِّ**) للتكثير هو مجرَّد احتمالٍ؛ ومن المحتمل أيضًا أنْ يكونَ بمعنى المجَرَّد(٤)، وبوجود هذين الاحتمالَيْن وغيرِهما فأقصى ما يُسْتَدَلُّ به هو

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٨١.

(٢) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ١: ٩٢؛ ويعيش بن علي بن يعيش، "شرح المفصل". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٤: ٤٣٩.

(٣) محمود بن عبد الله الآلوسي، "روح المعاني". تحقيق علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ١: ١٤٥.

(٤) الرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ٩٤؛ وأحمد بن محمد النحاس، "إعراب القرآن". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ١: ٤٩؛ وأحمد بن محمد الثعلبي، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق أبي محمد بن عاشور، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م)، ١: ١٨٦؛ وعبد الحق بن غالب ابن عطية، "المحرر الوجيز".
=

الاستئناسُ بمعنى التكثير. أمَّا ترجيحُ معنىً محتملٍ فضلًا عن كونه مِنْ قراءة شاذَّةٍ على قراءةٍ متواترةٍ، فيقال فيه: الدليلُ إذا تطرق إليه الاحتمالُ، بطل به الاستدلالُ.

٣- أنَّ السياق جاء في مَعرِض ذكرِ مقابلة الإيفاء بالإيفاء، وليس مكانه ذكر الزيادة كما في الآيات الأخرى، وليس مقامه التَّطْميع، وبخاصة أنه جاء بعدها ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾.

٤- أنَّ ابن جِنِّي رحمه الله أغفَلَ بابًا عظيمًا مُطَّردًا في البلاغة، وسيظهر ذلك في عدد من المواضع التي رجَّح فيها القراءة الشاذة؛ وهو باب المشاكلة(١). فلو سُلِّمَ بأنَّ (أُوفِ) هنا بمعنى التكثير، وسَلِمَ مِنَ الرُّدود السابقة، فإنَّ المشاكلةَ أسلوبٌ بلاغيٌّ وَرَدَ في كثيرٍ من الآيات الكريمة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]؛ فلم يكن الجواب: أبالغٌ في ذكركم أو ما في معناه؛ فإنَّ البلاغَةَ هنا في المشاكلة. وأمَّا إذا لم يكن الكلام مبنيًّا على المشاكلة فَيُذْكَرُ المعنى الزائدُ؛ كما في الحديث القدسي: «وإنْ ذكرني في ملإٍ ذكرتُهُ في ملإٍ خيرٍ منه»(٢). فقوله تعالى في الآية الكريمة هنا: ﴿أُوفِ﴾ بالتخفيف، أبلغُ من التشديدِ. والله تعالى أعلم.

=

تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ١: ١٣٤؛ ومحمد بن يوسف أبو حيان، "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ١: ٢٨٣-٢٨٤.

(١) وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا. ينظر: محمد بن سعد الدين الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة". (ط٤، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م)، ص: ٣٢٧.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى (ويحذركم الله نفسه)؛ ومسلم، "صحيح مسلم"، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى.

٢-قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]. قُرِئَ (يُرَؤُّون الناس).

قال ابن جِنّي: "معناه يُبَصِّرون الناسَ، ويَحْمِلُونهم على أنْ يروهم يفعلون ما يتعاطونه، وهي أقوى معنى من «يراؤون» بالمد على يُفَاعِلون؛ لأنَّ معنى يراؤونهم: يَتَعَرَّضُون لِأَنْ يروهم، و «يرؤُّونهم» يحملونَهم على أن يَرَوْهُمْ"(١).

وقال في موضع آخر: "يُرَؤُّون الناسَ: أيْ يُكْرِهونَهم على أنْ يَرَوْهُمْ على ما يَتَجَمَّلُون به، ويراؤون: يتصنعون لذلك فربما تَمَّ لهم"(٢).

ذكر رحمه الله أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ معناها: يتعَرَّضون لِأَنْ يراهم الناس، ولعله بذلك يرجِّح أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ هنا بمعنى المجرَّد. وجاءت قراءة (يُرَؤُّون) بمعنىً زائدٍ؛ وهو التكثير؛ فكان الناتج: أنَّ الأُولى تَعَرُّضٌ مُجَرَّدٌ دون تأكيده؛ فقد يراهم الناس وقد لا يرونهم. وأنَّ الثانية تَعَرُّضٌ كثيرٌ مستمرٌّ؛ به تتأكد رؤية الناس لهم. فسعيُهُم الحثيثُ لرؤية الناس لهم وإجبارُهم على رؤيتهم، يكشف عن نفسيَّة المنافقين، وهذا يجعل هذه القراءة أقوى. ووافقه في هذا ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)(٣) رحمهم الله.

المناقشة والترجيح:

١- ما قيل في الآية التي قبلها من احتمال كون (يرؤُّون) بمعنى المجرد، فإذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ بَطَلَ الاستدلالُ.

٢- بنى ابْن جِنّي كلامَهُ على أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ بمعنى المجرَّد، وقد ذَكَرَ عددٌ من

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٢٠٢.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٢٠٧.

(٣) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ١٢٧.

المفسرين أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ على أصل المفاعلة؛ وهي تفيد المشاركة(١).

٣ – نصَّ الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) على أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ لغةُ أهلِ الحجازِ، وأنَّ (يُرَؤُّونَ) لغةُ تَمِيمٍ، وأَسَدٍ، وعامَّةِ قَيْسٍ(٢). فهما لغتان بمعنىً واحدٍ؛ وليست إحداهما بأبلغَ من الأخرى.

٤– صيغةُ (فاعَلَ) قد تأتي للتكثير(٣)، وقد ذكر المفسرون احتمال ذلك في هذه الآية(٤)، فترجيحُ قراءةٍ على أخرى يلزم منه الإتيان بمعنىً زائد عليها، وهذه القراءة لم تأتِ بجديدٍ على هذا الاحتمال.

٥– إنَّ سياق الآية الكريمة في ذمِّ المنافقين وذكرِ صفاتهم، فسواء رآهم الناس أَوْ لم يروهم، فقد خرجوا للطاعة يريدون رؤية الناس لهم، وبهذا فُضِحوا وظهر ما في

---

(١) محمد بن عمر الفخر الرازي، "مفاتيح الغيب". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ١١: ٢٤٩؛ وعبد الله بن عمر البيضاوي، "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، ٢: ١٠٤؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٤: ١٠٩؛ وأحمد بن يوسف السمين الحلبي، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم)، ٤: ١٢٦.

(٢) يحيى بن زياد الفراء، "كتاب فيه لغات القرآن". تصحيح جابر بن عبد الله السريع، (١٤٣٥هـ)، ص: ٣٧.

(٣) الفراء، "معاني القرآن". تحقيق محمد علي النجار وآخرين، (ط١، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة)، ١: ٤٦٢؛ والأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ٩٩.

(٤) محمود بن عمرو الزمخشري، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ١: ٥٨٠؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤: ١٢٦؛ ومحمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، "التحرير والتنوير". (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م)، ٥: ٢٤٠.

قلوبهم، ولا يُلتفَتُ بعدها إلى ثبوت رؤية الناس لهم.

٦- إنَّ القصد من فعل المنافقين ليس فقط حَمْل الناس على رؤيتهم في أثناء الطاعة؛ بل يتعدَّى ذلك إلى طمعهم في الثناء عليهم والتعظيم لهم، وهذا لا يكون إلا بالمفاعلة على قراءة الجماعة (يراؤون).

وقد ذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) رادًّا على ابن عطية في جعله (يُرَؤُّونَ) أبلغ من ﴿يُرَآءُونَ﴾: "وهذا منه ليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ المفاعلة إنْ كانت على بابها فهي أبلغُ...، وإنْ كانت بمعنى التفعيل فهي وافيةٌ بالمعنى الذي أراده، وكأنه لم يعرف أنَّ المفاعلة قد تجيء بمعنى التفعيل"(١).

٧- ما قيل في الآية التي قبلها في المشاكلة، فقد سُبِقَت ﴿يُرَآءُونَ﴾ بكلمتَيْن من المفاعلة: (يخادِعُون)، و (خادِعُهم)، فجاءت (يراؤون) للمشاكلة، وإذا ثبت قول الله تعالى (يخادعون) مع أن الله تعالى لا يُخدَع، ولا يقع منه الخَدْع؛ فصِير إلى التأويل، فمن باب أولى أن تثبت (يراؤون) وهي لا تحتاج تأويلًا؛ إبقاءً للمشاكلة.

٣-قال تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: ٥]، قُرِئَ: (فوسَّطْن به)، مُشَدَّدَةً.

قال ابن جِنّي بعد أنْ وَجَّهَ قراءة (فأَثَّرْنَ به نقعًا) بالتشديد: "أيْ: أَثَّرْنَ باليد نقعًا، ووسَّطْنَ بالعَدْوِ جَمْعًا. وأضمر المصدر لدلالة اسم الفاعل عليه... فأما «وسَّطْنَ»، بالتشديد فعلى معنى مَيَّزْنَ به جَمْعًا، أيْ: جَعَلْنَه شطرَيْن: قسمَيْن: شقَّيْن. ومعنى وَسَطْنَهُ: صِرْنَ في وسطه، وإنْ كان المعنيان متلاقيَيْن، فإنَّ الطريقَيْن مختلفان؛ ومعنى «وسَطْن»، خفيفةً كمعنى توسَّط... و «وسَّطْنَهُ» مُشَدَّدَةً أقوى معنىً من «وسَطْنَهُ» مخففًا؛ لِمَا مع التشديد من معنى التكثير والتكرير"(٢).

(١) السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤: ١٢٦-١٢٧.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٣٧٠-٣٧١.

كالآيتين السابقتين، بنى ابن جِنّي كلامَه على معنى التكثير في صيغة (فَعَّلَ)؛ فقراءة (وَسَطْنَ) بالتخفيف ليس فيها معنى زيادة، فمعناها: صِرْنَ في وسط الجمع. أمَّا قراءة التشديد ففيها معنى التكثير، وكون التوسيط لا معنى للتكثير فيه، تحوَّل معنى التكثير إلى تأثيره بالجمع، أيْ: "دَخَلْنَ في وسط جمع من الأعداء، ففرَّقْنَهُ وشَتَّتْنَهُ"(١)؛ فالتَّوسيط: جَعْلُ الشيء في الوسط، وقَطْعُ الشيء نصفَيْن(٢). فكان هذا المعنى فيه شِدَّة تأثير في العَدُوّ؛ مِمَّا رَجَّحَهُ على قراءة التخفيف التي لا زيادة في المعنى فيها.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ أكثر المفسرين ذكروا أن (وسَّطْنَ) هنا إما أن تكون مع (وسَطْنَ) بمعنىً واحدٍ(٣)، أو أنَّ التشديد فيها للتعدية(٤). فيبطل الاستدلال بالتكثير على ترجيح القراءة الشاذة.

٢-إنَّ معنى ﴿جَمْعًا﴾ في هذه الآية فيه خلافٌ معروفٌ بين المفسرين؛ فمن

(١) محمد جمال الدين محمد القاسمي، "محاسن التأويل". تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ٩: ٥٢٩.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م)، ص: ٣٣٨.

(٣) محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م)، ٢٤: ٥٦٤؛ والثعلبي، "الكشف والبيان"، ١٠: ٢٧٠-٢٧٠؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٢٩.

(٤) الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ٧٨٧؛ والرازي، "مفاتيح الغيب"، ٣٢: ٢٦١؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١١: ٨٩.

معانيها المشهورة: مزدلفة؛ لاجتماع الحاجّ بها(١). وعلى هذا الاحتمال لا معنى للتكثير.

٣-إنَّ المشاكلة بين القراءتَيْن الشاذَّتَيْن غيرُ تامَّةٍ؛ إذْ إنَّ التشديد في (فأثَّرْنَ) ليس فيه معنى التكثير، حتى في قول ابن جِنّي نفسه؛ فقد قال فيها: "وليس (أثَّرْنَ) مِنْ لفظِ أَثَرْنَ خفيفة... "(٢). إذا ثَبَتَ ذلك، فإما أنْ يكون بناءُ الكلمتين واحدًا، ومعنى الزيادة مختلفًا، وهذا نقصٌ، وإما أنْ يكون (فوسَّطْنَ) للتعدية مثل (فأثَّرْنَ) فيسقط الاستدلال بالتكثير على ترجيح القراءة الشاذة.

٤-إنَّ قراءة (فأثَّرْن) ليست أقوى من التخفيف، حتى في قول ابن جِنّي نفسِهِ، فتترجَّحُ بالتواتر إنْ لم يُلْتَفَتْ إلى المناقشة اللغوية في ترجيح القراءة المتواترة. إذا ثَبَتَ ذلك فتترجَّحُ قراءة الجماعة: ﴿فَوَسَطْنَ﴾؛ للمشاكلة مع القراءة المتواترة (أثَرْنَ) المخففة.

٥-إنَّ المعنى الذي يريده ابن جِنّي (وهو قوة تأثير الخيل في تشتيت صفوف العدو) لعله غيرُ مقصودٍ هنا؛ فالتنوين في ﴿جَمْعًا﴾ للتعظيم، والمعنى أنَّ الخيل تصير في وسط جُموع الأعداء العظيمة، بشجاعةٍ وثباتٍ لا نظيرَ لهما، دون أن تَهاب جموع الأعداء، وقد كانت العرب تضرب الأمثال لذلك.

الفرع الثاني: ترجيح ابن جِنّي القراءة الشاذة استنادًا إلى معاني الزيادات سوى (فعَّل).

١-قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قُرِئَ: (ولا تَنَاسَوُا الفضل بينكم).

(١) الطبري، "جامع البيان"، ٢٤: ٥٦٥؛ والفخر الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٣٢: ٢٥٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٢٩.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٣٧٠.

قال ابن جِنّي: "الفرق بين «تَنْسَوْا» و «تَنَاسَوْا» أنَّ «تَنْسَوْا» نَهْيٌ عن النسيان على الإطلاق: أُنْسُوه، أو تَنَاسَوْه. فأمَّا «تناسَوْا» فإنه نَهْيٌ عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: قد تَغافَلَ وتَصَامَّ وتَناسى: إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به... فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهر بنسيان الفضل؟ قيل: معناه -والله أعلم- إنكم إذا استكثرتم من هجر الفضل وتثاقلتم عنه صرتم كأنكم متعاطُون لتركه، متظاهِرون بنسيانه... ويحسِّن هذه القراءةَ: أنَّكَ إنَّما تَنْهَى الإنسان عن فعله هو، والتَّنَاسي مِنْ فعله، فأما النسيان فظاهره أنه من فِعْلِ غيرِه به، فكأنه أُنْسِي فَنَسِي. قال الله سبحانه: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣]. وزاد في حُسنه شيءٌ آخرُ؛ وهو أن المأمورَ هنا جماعة، و «تفاعَلَ» لائق بالجماعة؛ كتقاطعوا وتواصلوا وتقاربوا وتباعدوا. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧] فلاقَ به فعل «نَسِيَ»؛ لأنَّ المأمور هنا واحدٌ... "(١).

ترجيح ابن جِنّي للقراءة الشاذة (ولا تناسَوا) على المتواترة ﴿وَلَا تَنسَوُاْ﴾ مبنيٌّ على ثلاثة أُسس؛ الأول: أنَّ (تناسَوا) فيه تعمُّد للنسيان؛ على اعتبار أنَّ (تفاعل) هنا للتظاهر(٢)، و﴿تَنسَوُاْ﴾ قد يكون متعمَّدًا أو غير متعمَّد. الثاني: وهو مبني على الأول، وهو أنَّ المحاسبة تكون على ما وقع اختيارًا لا إكراهًا، وهذا لا يكون إلا على قراءة (تناسوا). الثالث: أنَّ المخاطبين جماعة، وصيغة (تَفاعَل) تليق بالجماعة أكثر من المجرد ﴿تَنسَوُاْ﴾.

المناقشة والترجيح:

١-أطال ابن جِنّي الكلامَ في هذه النقطة؛ من أجلِ تحسين القراءةِ الشاذةِ

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ١٢٨.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤٣٨؛ والرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ١٠٢.

(تناسَوا)، وكان الأخصرَ والأوضحَ أن يحمل النسيان على المعنى الظاهر منه؛ وهو الترك(١). فيستقيم الكلام من دون ذلك التطويل.

٢-من الأمور المسلَّمة أنَّ نَفْيَ الأعمِّ يستلزم نَفْيَ الأخصِّ، ولا عكس. والأعمُّ في هذه الآية هو قراءة ﴿تَنسَوْاْ﴾؛ إذْ هي من الفعل الثلاثي «نَسِيَ»، والخاصُّ هو قراءة (تناسَوا)، ومن الظاهر البيِّنِ أنَّ البلاغةَ في الآيةِ الكريمة تقتضي نَفْيَ الأمرين معًا؛ لكيْ يشمل النهيُ كلَّ طريق يؤدي إلى النسيان؛ كإهمال الفضل، وكالغضب والمكايدة اللَّذَيْن يُنسِيان الإباء وإرادةَ التفَضُّل(٢).

٣-قراءة ﴿تَنسَوْاْ﴾ فيها من لطائف الإشارات ما لا يوجد في قراءة (تناسوا)؛ ومن ذلك: أنَّ التَّناسِيَ نَهْيٌ عن فعلٍ واحدٍ، والنسيانُ نهيٌ عن أمرين، وهو ما ذكره ابن جِنِّي في بداية كلامه. فإذا أعطى الزوجُ نصف المهر قبل مسيس زوجِه، يُخاطَبُ بأنْ يُنشِئَ التفضُّلَ ويُكمِلَ النصف الآخر، وإنْ كان بعد أنْ أعطاها المهرَ كاملًا، فيخاطَب بأنْ يُكْمِلَ التفضُّل ولا يُطالِبَ بالنصف الذي هو من حقه(٣).

٤-قراءة (تناسَوْا) تحتمل معنى المشاركة، وهو ما ذكره بعض المفسرين(٤). وإذا حُمِلَتِ الآيةُ على هذا كان المعنى ركيكًا؛ إذْ يصير المعنى أنْ لا يتناسى كلٌّ من الرجال والنساء الفضلَ بينهما إذا صدر التناسي عن الطرف الآخر. وهو معنىً ضعيفٌ لا يتناسب مع سموِّ البلاغة القرآنية؛ والذي يليق بجزالة النظم الجليل أنْ لا ينسى كلٌّ من

---

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (نسي).

(٢) محمد بن أحمد أبو زهرة، "زهرة التفاسير". (القاهرة: دار الفكر العربي)، ٢: ٨٣٣.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٥: ١٦٤؛ ومحمد بن محمد ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة". تحقيق جلال الأسيوطي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ١: ٢٩١.

(٤) أحمد بن عمار المهدوي، "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، ١: ٥٤٦؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٢: ٤٩٨.

الرجال والنساء فضل الآخر مطلقًا؛ سواءٌ تناسى الآخرُ أو لم يتناسَ، وهو عين ما تُفِيدُهُ قراءة ﴿تَنسَوُاْ﴾، فلْيُتَدَبَّرْ.

٥-في كلام ابن جِنّي تدافعٌ لا يخفى؛ إذْ جَعَلَ قراءة (تناسوا)؛ وهي على صيغة «تَفاعَل» تليق بالجماعة أكثر من قراءة ﴿تَنسَوُاْ﴾، وهي على صيغة «فَعَلَ» المجرد. وهذا الكلامُ إنَّما يصِحُّ في المفاعلة التي هي للمشاركة. غير أن ابْن جِنّي اختارَ فيها معنى التظاهر، وهو معنىً لا تكون فيه صيغة (تَفَاعَل) للجماعة، ومِمَّا وَرَدَ في القرآنِ الكريمِ من ذلك القبيل: (تعالى)، (يتوارى)، (تعاطى)، (تتمارى)، (تبارك)، وغيرها كثير.

والخلاصة من كل ما تقدم أنَّ القراءة المتواترة ﴿تَنسَوُاْ﴾ هي التي أصابت مفصل البلاغة.

٢-قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة: ٣]، قُرِئَ: (غير مُتَجَنِّفٍ لإثم)، بغير ألف.

قال ابن جِنّي: "كأنَّ «مُتَجَنِّفًا» أبلغُ وأقوى معنى من «مُتَجَانِف»؛ وذلك لتشديد العين، وموضوعُهَا لقوةِ المعنى بها؛ نحو «تَصَوَّنَ» وهو أبلغ من «تَصَاوَنَ»؛ لأنَّ «تَصَوَّنَ» أَوْغَلُ في ذلك، فصَحَّ له وعُرِفَ به، وأما «تَصَاوَنَ» فكأنه أَظْهَرَ من ذلك وقد يكون عليه، وكثيرًا ما لا يكون عليه... فصار «مُتَجَنِّف» بمعنى مُتَمَيِّل ومُتَثَنٍّ، و «مُتَجَانِف» كَمُتَمَايِل، ومُتَأَوِّد أبلغ من مُتَآوِد، وعليه قراءة عبد الله بن أبي إسحاق والأشهب العقيلي: «يرؤُون الناس»... "(١).

كلامه رحمه الله هنا ككلامه في (يُرَؤُّون)، وقد صرَّح هو بذلك في نهاية كلامه. والجَنَفُ: الميل(٢). وخلاصة كلامه حول قراءة (مُتَجَنِّفٍ): أنَّ المضطرَّ لأكل الميتة

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٢٠٧.

(٢) الطبري، "جامع البيان"، ٩: ٥٣٥؛ والزمخشري، "الكشاف"، ١: ٦٠٥.

والمذكورات معها، إنْ فعلَ ذلك غير واقعٍ في الحرام فَإِنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ. وبالمفهوم: إنْ فعل ذلكَ يتقصَّد الحرام فقد وقع في الإثم، وإنْ كان في مخمصة. والوقوع في الحرام مأخوذ من صيغة (تَفَعَّلَ) بمعنى التكثير(١). أما على قراءة ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ فإنَّه لا يفيد الوقوعَ في الحرام؛ بل مجرد القرب منه، وقد يقع فيه وقد لا يقع. فكأنَّ المفهوم: أنَّه واقع في الإثم وإنْ لم يفعل حرامًا. قال ابن عطية مؤيدًا له: "... ألا ترى إذا قلت تمايل الغصن فإن ذلك يقتضي تأوُّدًا، ومُقَارَبَةَ مَيْلٍ، وإذا قلت تَمَيَّلَ فقد ثبت حُكْمُ الميْل... "(٢).

فالإثم يقع فقط عند الوقوع في الحرام؛ فقراءة (متجنِّف) أبلغ.

المناقشة والترجيح:

١-نصَّ الثعلبيُّ (ت٤٢٧هـ) على أنَّ ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ و(متجنِّف) بمعنىً واحدٍ(٣)، وإذا كان ذلك كذلك فليست إحدى الصيغتين أبلغ من الأخرى.

٢-إنَّ ابن جِنّي قاس ترجيحه هنا على ما رجَّحَهُ في (يُرَوُّون)، وغفل عن افتراقهما؛ إذْ إنَّ (يُرَوُّونَ الناس) مثبتةٌ، وأمَّا (غير مُتَجَنِّفٍ) فمنفيَّة، ونفيُ الأعَمِّ يستلزم نفي الأَخَصِّ، ولا عكس(٤). وبيان ذلك: أنَّ الآية لو نفَت الأخصَّ؛ وهو الوقوعُ في الحرام، فلا يلزم منه النهي عن الأعمِّ؛ وهو الاقتراب من الحرام. أمَّا على القراءة المتواترة ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ فإنَّ النهي يكون عن الاقتراب من الحرام، فيدخل فيه الأَخَصُّ؛ وهو الوقوع فيه. وهذا كقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ فيُفْهَمُ

---

(١) علي بن مؤمن ابن عصفور، "الممتع الكبير في التصريف". (ط١، لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ص: ١٢٧.

(٢) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ١٥٥.

(٣) الثعلبي، "الكشف والبيان"، ٤: ١٧.

(٤) ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة"، ٢: ٨٨.

من النهي عن الاقتراب من الشجرةِ النهي عن الأكل منها بالدليلِ البرهانيّ.

فالراجح في هذه الآية أن القراءة المتواترة ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾ هي الأفصح والأبلغ.

٣- قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَاۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، قُرِئَ: (يَدَّرِسُونها).

قال ابن جِنّي: هذا يَفْتَعِلُونَ من الدَّرْس، وهو أقوى معنى من «يَدْرُسُونَها»؛ وذلك أن «افْتَعَلَ» لزيادة التاء فيه أقوى معنى من «فَعَلَ»؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]. فهو أبلغ معنى من «قادر»، وهو أشبه بما تَقَدَّمَهُ من ذكر الأخذ والعزة. نعم، وفيه أيضًا معنى الكثرة؛ لأنه في معنى يَتَدَارَسُونَها..."(١).

صيغة (افتَعَلَ) قد تأتي بمعنى التكلُّف والاجتهاد في الشيء(٢)، كما في (اعتصم)، فإذا اجتهد في الاعتصام وتكلَّف فيه صار في اعتصامه قوة، ولم يصل إلى ذلك إلا بكثرة المحاولة، فكأن فيه معنى التكثير.

والآية التي ذكرها ابن جِنّي معناها: عندما قالوا عما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سحر مبين، ردَّ الله تعالى عليهم بأنه ما أنزل عليهم كتبًا يقرؤونها بتمهل وتفهُّم تَدْعَمُ كلامَهم واتِّهامَهم، فكيف يكذبون؟!(٣)

وجاءت قراءة (يدَّرسونها) على وزن (يفتعلون) تفيد بأنَّ مثل هذا الدليل الذي يطلبه الله منهم -إنْ وُجِدَ- يحتاج إلى تكرُّر الدراسة وكثرتها والاجتهاد فيها للوصول

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ١٩٥-١٩٦.

(٢) الأستراباذي، "شرح شافية ابن حاجب"، ١: ١٠٢؛ وأحمد بن محمد الحملاوي، "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد)، ص: ٣٢.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٢٠: ٤١٥؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٣: ٥٨٩؛ والرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٥: ٢١٣.

إلى النتيجة التي يريدونها؛ إذْ إنَّ الأدلة كلها على خلاف ذلك، فاحتاج الدليل المطلوب منهم إلى كثرة دراسة واجتهاد(١). فرجَّحَ هذا المعنى القراءةَ الشاذَّةَ.

المناقشة والترجيح:

١-الجواب هنا كما تقدم في المواضع السابقة؛ أنَّ ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾ بِقِرَاءَتَيْهَا واقعةٌ في سياق النَّفيِ، وعليه فتكون القاعدة: أنَّ نفيَ الأدْنى يستلزمُ نفيَ الأعلى، ويتفرَّعُ عَنْ ذلك:

أ-أنَّ نَفْيَ الأدنى؛ وهو وجودُ كتبٍ يفهمونها بأدنى تكلُّف، يستلزم نفيَ الأعلى؛ وهو وجودُ كتبٍ تحتاج إلى كثرةِ قراءةٍ واجتهادٍ. وهذا هو المقصود بالآية، ولا يتحقق إلا على القراءة المتواترة ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾، وأمَّا القراءة الشاذة (يَدَّرِسُونَهَا) فينعكس المرادُ عليها.

ب-بإعمال مفهوم المخالفة في الآية الكريمة تفيدُ قراءة (يَدَّرِسُونَهَا) أنَّهم أوتوا كُتُبًا يَدْرُسُونَهَا بغير تكلُّفٍ، فيكون ذلك دليلًا على صِحَّةِ اتهامات المشركين للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن لم تكن الأدلة كافيةً لدحض ما جاء به! وهذا باطلٌ ببداهةِ الْعَقْلِ.

ج-أنَّ في نَفْيِ الأدنى زيادةَ تحدٍّ؛ فلْيأتوا بأدنى دليلٍ يؤيد صحة كلامهم، سواءٌ أكان الإتيان به بتكلُّفٍ أو بِدُونِ تكلُّفٍ.

د-أنَّ الحق الذي تقامُ به الحُجَّة يُفهَم بأدنى نظرٍ، ولا يحتاج إلى تكلُّف.

٢-إنَّ للآية تفسيرًا آخر: وهو امتنان الله تعالى عليهم بما جاء به رسولنا الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذْ هيَّأهم بأن يكونوا في عِدادِ الأمم ذوي الكتاب، فإنهم

---

(١) إبراهيم بن عمر البقاعي، "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور". تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م)، ٦: ١٩١؛ والآلوسي، "روح المعاني"، ١١: ٣٢٦.

لم يؤتَوْا قبله كتابًا. فكيفَ يرفضون بدل أن يفرحوا(١)! وهذا المعنى يرفض القراءة الشاذَّة رفضًا تامًّا؛ إذْ إنَّ الامتنان جاء بعد انقطاع كامل من الكتب؛ محتاجةٍ للتكلف في فهمها أو غير محتاجة.

فَثَبَتَ من كُلِّ ما تقدَّم بلاغةُ القراءة المتواترة ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾، وأنَّ معانيَ الآية وفق القراءة المتواترة أبلغُ بمراحلَ من معانيها وَفْقَ القراءةِ الشاذَّةِ.

٤-قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الشورى: ٢٣]، قُرِئَ: (ذلك الذي يُبْشِرُ).

قال ابن جِنّي: " وجه هذه القراءة أقوى في القياس؛ وذلك أنه يقال: بَشِرَ زَيْدٌ بكذا، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: أَبْشَرَهُ الله بكذا، فهذا كمَرَّ زيد بفلان، وأَمَرَّه اللهُ به. ورَغِبَ فيه، وأَرْغَبَه الله فيه.

نعم، وأَفْعَلْت هاهنا كفعَّلْت فيه، وهو أَبْشَرْتُه وبَشَّرْتُه، وكلاهما منقول للتعدي: أحدهما بهمزة أَفْعَل، والآخر بتضعيف العين. فهذا كفَرِحَ وأَفْرَحْتُه وفَرَّحْتُه، وهو بَشِرَ وأَبْشَرْتُهُ وبَشَّرْتُهُ. وأمَّا بَشَرْتُه -بالتخفيف- فعلى معاقَبة فَعَلَ لِأَفْعَلَ في معنىً واحد، نحو جدَّ في الأمر وأَجَدَّ، وصَدَّ عن كذا وأَصَدَّ "(٢).

في هذه الآية ثلاث قراءات: اثنتان متواترتان ﴿يُبَشِّرُ﴾ و﴿يَبْشُرُ﴾(٣)، وواحدة شاذَّة (يُبْشِرُ). وذكر ابن جِنّي أنَّ ﴿يَبْشُرُ﴾ و (يُبْشِرُ) بمعنىً واحد، وأنَّ (يُبْشِر) أقوى من ﴿يُبَشِّرُ﴾؛ لأنَّ كليهما للتعدية، إلَّا أنَّ التعدية هي المعنى الغالب

---

(١) إبراهيم بن السري الزجاج، "معاني القرآن". تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م)، ٤: ٢٥٦؛ وابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢٢: ٢٢٨.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٢٥١.

(٣) أما (يَبْشُرُ) فهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وأما (يُبَشِّرُ) فهي قراءة الباقين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٢٣٩-٢٤٠.

في (أفعل)(١) على خلاف (فعَّل).

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ المفسرين ذكروا أنَّ ﴿يُبَشِّرُ﴾ أفصح مِنْ (يُبْشِر)؛ لأنَّ أغلب القرآن جاء بالتبشير، وبخاصة في الماضي والأمر(٢)، قال تعالى: ﴿قَالُواْ بَشَّرْنَاكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٥٥]، ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَٰقَ﴾ [الصافات: ١١٢]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧]، وغيرها كثير.

٢-إنَّ ابن جِنِّي بنى كلامه على أنَّ التشديد في ﴿يُبَشِّرُ﴾ للتعدية، والصحيح أنه للتكثير(٣)، ولو فطن رحمه الله لذلك، لَرَجَّح هذا المعنى دون تردد؛ إذْ إنَّ منهجه ترجيح معنى التكثير حيث ورد، كما في الأمثلة السابقة.

٣-إنَّ ﴿يَبْشُرُ﴾ المتعدية بنفسها أقوى من (يُبْشِرُ) المتعدية بالهمزة، وليستا في درجةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ الثانية مأخوذة من الأولى(٤)؛ إذْ إنَّ المتعدي بالهمزة فَرع عن المتعدي بالتَّجَرُّد(٥). كما أنَّ أهل اللغة اختلفوا في كَوْن المتعدي بالهمزة سماعيًّا أو

---

(١) الرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ٨٣.

(٢) الثعلبي، "الكشف والبيان"، ٣: ٦٢.

(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ٣٣٤؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١: ٢١٠؛ والبقاعي، "نظم الدرر"، ٦: ٦٢٢.

(٤) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش، "معاني القرآن". تحقيق هدى محمود قراعة، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م)، ٢: ٥١٠.

(٥) الدماميني، "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، (ط١، ١٩٨٣م)، ٤: ٢١٥؛ وعلي بن محمد الأشموني، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١: ٣٨٥.

قياسيًّا(١)، فكيف يُرَجَّحُ وفيه هذا الخلاف؟

فثَبَتَ بذلك أنَّ القراءتَيْن المتواترتَيْن ﴿يُبَشِّرُ﴾ و﴿يَبْشُرُ﴾ أقوى من الشاذة (يُبْشِر).

٥-قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المجادلة: ١١]، قُرِئ: (تَفاسَحوا).

قال ابن جِنِّي: " هذا لائق بالغرض؛ لأنه إذا قيل: تفسحوا في المجلس لم يكن فيه إصراح بدليل: ليفسح بعضكم لبعض، وإنما ظاهر معناه: لِيَكُنْ هناك تفسُّح.

وأما التفاسُح فتفاعُل، والمراد به هنا المفاعلة، وبابها أن يكون لِمَا فَوْقَ الواحِدِ؛ كالمقاسمة والمكايلة والمساقاة والمشاربة، إلا أنه قد يستفاد أيضًا مع «تفسحوا» هذا المعنى؛ لأنه لم يُقصد به تفسح مخصوص، فهو شائع بينهم، فسرى لذلك في جميعهم"(٢).

كِلْتَا القراءتين يُحتمل فيها معنى المشاركة الذي يريده ابن جِنِّي، إلا أن (تفاسحوا) أَصْرَح، فكانتْ عِنْدَهُ أنسبَ للآية الكريمة.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ ﴿تَفَسَّحُواْ﴾ و (تفاسحوا) يحتمل أن يكونا بمعنىً(٣)، على ما قيل قبلُ.

٢-إنَّ كلامه مبني على أنَّ ﴿تَفَسَّحُواْ﴾ هنا بمعنى المجرد، ولكن قد يكون فيه معنىً زائدٌ؛ وهو التكلُّفُ، وبيان ذلك: أنَّ الجالس بعد جلوسه يكسل عن تغيير مكانه، وبخاصة إذا اختاره واعتاد عليه، وقد يكون المجلس فيه ضيق، والتفسح فيه

---

(١) السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية)، ٣: ١١.

(٢) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ٢: ٣١٥.

(٣) الفراء، "معاني القرآن"، ٣: ١٤١؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ٤: ٢٥٢.

بعض المشقة، فلذلك جاءت ﴿تَفَسَّحُواْ﴾ لبيان أنَّ الأمر فيه كُلفةٌ.

٣-إنَّه لو سُلِّمَ لكلامه بأنَّ التفسح هنا من الفعل المجرد، وأنَّ المعنى: (لِيَكُنْ هناك تفسُّح)، فإنَّها تبقى أبلغ من (تفاسحوا)؛ لأن الأخيرة للمشاركة، فيكون كل واحد مُتَفَسِّح ومتفسَّح له، وهذا قد يتعسَّر، إمَّا لمرضٍ يمنع الجالس من الفسح، أو لوجود الجالس في مكان لا يمكن التفسح فيه. فكانت (لِيَكُنْ هناك تفسُّحٌ) عامة، فوجود الفُسْحة كافٍ، دون أن يقع ذلك من كل جالس.

والنتيجة لكل ما سبق أن القراءة المتواترة ﴿تَفَسَّحُواْ﴾ هي الأبلغ والأنسب بالآية وسياقها.

الفرع الثالث: ترجيح ابْن جِنِّي القراءةَ الشاذةَ استنادًا إلى بناء (فَعَلَ- يفعُل ويفعِل).

١-قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، قُرِئ (لما يهبُط).

قال ابن جِنِّي: "قد بَيَّنَّا في كتابنا (المنصف) وهو تفسير تصريف أبي عثمان أنَّ باب «فَعَلَ» المتعدي أن يجيء على «يفعِل» مكسور العين، ك «ضرَب يضرِب»، و «حبَس يحبِس». وباب «فَعَلَ» غير المتعدي: أن يكون على «يَفْعُلُ» مضموم العين؛ ك «قعَد يقعُد»، و «خرَج يخرُج»، وأنهما قد يتداخلان؛ فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا؛ ك «قتَل يقتُل»، و «جلَس يجلِس»، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه؛ ف «هبَط يهبُط» على هذا بضم العين أقوى قياسًا من «يهبِط»؛ فهو ك «سقَط يسقُط»؛ لأنَّ «هبَطَ» غير متعد في غالب الأمر ك «سقَط»"(١).

٢-قال تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، قُرِئ (فاجنُح).

---

(١) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ١: ٩٢.

قال ابن جِنّي: "حكى سيبويه «جنَح يجنُح»، وهي في طريق «ركَد يركُد»، و «قعَد يقعُد»، و «سفَل يسفُل» في قربها ومعناها. ويؤكد ذلك أيضًا ضربٌ من القياس؛ وهو أن «جنَح» غير متعد، وغير المتعدي الضم أقيس فيه من الكسر؛ ف «قعَد يقعُد» أقيس من «جلَس يجلِس»؛ وذلك أنَّ «يفعُل» بابه لِمَا ماضيه «فَعُل»؛ نحو «شَرُف يشرُف»، ثم أُلحِقَ به «قَعَدَ». وباب «يفعِل» بابه لِمَا يتعدى؛ نحو «ضَرَبَ يضرِب»؛ ف «ضرَب يضرِب» إذًا أَقْيَسُ من «قتَل يقتُل»، كما أن «قعَد يقعُد» أقيس من «جلَس يجلِس»... "(١).

٣-قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الفرقان: ١٧]، قُرِئ (نحشِرهم).

قال ابن جِنّي: "هذا وإن كان قليلًا في الاستعمال فإنه قويٌّ في القياس؛ وذلك أنَّ «يفعِل» في المتعدي أقيس من «يفعُل»؛ ف «ضرَب يضرِب» إذًا أقيس من «قتَل يقتُل»؛ وذلك أن «يفعُل» إنما بابُها الأقيسُ أن تأتِيَ في مضارع «فَعُل»؛ ك «ظَرُفَ يظرُف»، و «كَرُمَ يكرُم»، ثم نقلت إلى مضارع «فَعَل»؛ نحو «يقتُل» و «يدخُل»؛ لتخالف حركةُ العين في المضارع حركتَها في الماضي... "(٢).

الكلام في هذه الآياتِ الثلاثِ واحدٌ؛ وهو أنَّ «فَعَلَ يفعُل» قياسُهُ أن يكون في اللازم، وأنَّ «فَعَلَ يفعِل» في المتعدي. وقد جاءت القراءات الشاذَّة على هذا القياس، على خلاف المتواترة.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ هذه القاعدةَ ليست مطَّرِدَةً، وإن كان بعض أهل اللغة ذكرها(٣)، إلَّا أنَّ

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٢٨٠-٢٨١.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ١١٩.

(٣) علي بن إسماعيل بن سيده، "المخصص". تحقيق خليل إبراهيم جفال، (ط١، بيروت: دار =

الأكثرين سكتوا عنها، واكتفَوْا بأنَّ «فَعَلَ يفعُل» تكون في اللازم والمتعدي، وكذا «فَعَلَ يفعِلُ»، وذكروا أنَّ المطَّرد فيها إنما هو في باب المضَعَّف، وحلقيِّ العين واللام(١).

٢-إنَّ عددًا من أهل اللغة صرَّحوا باستواء المضموم والمكسور، وقالوا: إنَّهُما سواء، وإنَّ أحدَهما ليس بأولى من الآخر(٢)، إلَّا أنْ يشتهر أحدُ الاستعمالَيْن بالسماع، فيُرَجَّح؛ كاشتهار هذه الألفاظ الواردة في القراءة المتواترة(٣).

٣-لغرابة سَمَاع (نحشِرهم) قيل في وصفها: إنها "لُغَيَّة"(٤)؛ على سبيل التقليل، وقِلَّةِ الاستعمال.

٤-حَمَل بعض المفسرين هذه القراءاتِ الشاذةَ على غير بابِها؛ ف (هبَط

=

إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م)، ٤: ٢٧٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤٢٦.

(١) عمرو بن عثمان سيبويه، "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ٤: ٥؛ وابن عصفور، "الممتع الكبير في التصريف"، ص: ١١٩-١٢٢؛ وإسماعيل بن علي صاحب حماة، "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق رياض بن حسن الخوام، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م)، ٢: ٥٢-٥٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ١: ١٥٧-١٥٩.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤٢٦؛ والرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ١١٧-١١٨.

(٣) محمد بن عمر ابن قوطية، "كتاب الأفعال". تحقيق علي فودة، (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م)، ص٢؛ وأحمد بن محمد الفيومي، "المصباح المنير". (بيروت: المكتبة العلمية)، ٢: ٦٣٣؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ١٥٨.

(٤) المنتجَب بن أبي عز الهمذاني، "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد". (ط١، المدينة المنورة: دار الزمان، ٢٠٠٦م)، ١: ٢٣٢.

يهبُط) تكون من باب الإتباعِ؛ أي إتباعِ ضمةِ الباءِ لِضمة الطاءِ(١)، وهذا يدُلُّ على أنها مخالفةٌ للسماع، وأنهم يحاولون توجيهَها من بابٍ آخرَ غيرِ بابِ اللازم والمتعدي.

٥-الكلام على (فاجنُح) أيسر من أختَيْها؛ إذْ إنَّها قد نُسِبَتْ إلى بعضِ قبائل العربِ صراحةً(٢)، ومع ذلك ذكر المفسرون أنَّ قراءة الفتح أفصحُ(٣)؛ لاشتهارها وكثرة استعمالها. فمن باب أولى أن يُقال ذلك عن (يهبُط) و (نحشِرهم).

٦-إنَّ أهلَ اللغة أنفسَهم احتاروا في هذا الباب، حتى إنَّ أبا زيدٍ الأنصاريَّ (ت: ٢١٥هـ) اللغويَّ العَلَمَ قال: "طُفْتُ في عُلْيا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أَوْلى، وما كان منه بالكسر أَوْلى، فلم أعرفْ لذلك قياسًا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسنُ ويستخِفُّ، لا على غير ذلك"(٤).

٧-إنَّ ابن جِنِّي نفسَه قال: "... وأنهما قد يتداخلان؛ فيجيء هذا في هذا،

---

(١) مصطفى بن إبراهيم ابن التمجيد، "حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي"، ٣: ٣٣٩.

(٢) الطبري، "جامع البيان"، ١٤: ٤٠؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٥٤٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٥: ٣٤٦.

(٣) أحمد بن محمد الشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، ٤: ٤٩٩؛ والآلوسي، "روح المعاني"، ٥: ٢٢٣.

(٤) عبد الله بن جعفر ابن دُرُسْتَوَيْه، "تصحيح الفصيح وشرحه". تحقيق محمد بدوي المختون، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م)، ص: ٣٦؛ والسيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق فؤاد علي منصور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١: ١٦٤.

وهذا في هذا"، فكأنَّه محتارٌ في عدم اطِّراد القاعدة، ووجودِ عددٍ كبيرٍ من الكلمات التي تخالفها، ولكنَّ همَّهُ في الكتاب أن يَجِدَ مخرجًا للقراءة الشاذة بأقصى جهده(١).

وبعد هذه التجلية وهذا التوضيح يظهر بجلاءٍ ووضوح أنَّ القراءات المتواترة في هذه المواضع الثلاثة هي الأبلغُ والأصحُّ والأفصحُ، وأنَّ الشواذَّ فيها دون ذلك؛ إذِ اعتراها هذا النِّزَاعُ الشديد.

الفرع الرابع: ترجيح ابْن جِنِّي القراءةَ الشاذةَ في المواضع المتعلقة بالمشتقات.

١-قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، قُرِئَ: (أفحَسْبُ الذين كفروا).

قال ابن جِنِّي: "أيْ: أَفَحَسْبُ الذين كفروا وحظُّهم ومطلوبُهم أن يتخذوا عبادي من دوني أولياءَ؟ بل يجب أن يعتدُّوا أنفسهم مثلهم؛ فيكونوا كلُّهم عبيدًا وأولياءَ لي... وهذا أيضًا هو المعنى إذا كانت القراءة: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، إلَّا أنَّ «حَسْبُ» -ساكنةَ السين- أَذْهَبُ في الذَّمِّ لهم؛ وذلك لأنَّهُ جَعَلَهُ غايةَ مرادِهِمْ، ومجموعَ مطلبهم، وليست القراءةُ الأُخرى كذا"(٢).

القراءة المتواترة ﴿أَفَحَسِبَ﴾ معناها: أفَظَنَّ الذين كفروا بالله أنَّ الأولياء الذين عبدوهم من دون الله ينصرونهم ويدفعون عنهم؟(٣).

وذَكَرَ ابن جِنِّي أنَّ القراءة الشاذَّةَ بالمصدر (أفَحَسْبُ) هي غاية الذَّمِّ للكافرين؛

---

(١) أحمد علم الدين الجندي، "دراسة حول ثلاثة مصطلحات في دراسة اللهجات". *مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي* ٦، (١٩٨٣م): ٩٢.

(٢) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ٢: ٣٤.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ١٨: ١٢٤؛ والزجاج، "معاني القرآن"، ٣: ٣١٤؛ والبقاعي، "نظم الدرر"، ٤: ٥٠٨.

لأنَّ المعنى عليها يكون: أفَمَطلوبُ الكفار وغايةُ مرادهم أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء؟ أو أفَكَافِيهم ومَحْسِبُهم في النَّجاة أن يتخذوهم أولياء؟(١) فجَعَلوا الأولياء كفايتَهَم يوم القيامة وعدَّتَهم عما يُنجي في ذلك اليوم العظيم، دون العقيدة الصحيحة والأعمال الصالحة(٢). فالمبالغة في الذَّمِّ لهم جعلت القراءة الشاذَّة أقوى.

المناقشة والترجيح:

١-سياقُ الآيةِ يَشْهَدُ للقراءةِ المتواترة لا الشاذة؛ وبيان ذلك: أنَّ الآية جاءت بعد قول الله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا﴾ [الكهف: ١٠٠]، فالكلام عن يوم القيامة، وإنكار ما كان من الكفار في الدنيا من ظنِّهم أن أولياءهم ينفعونهم في هذا اليوم، وجاءت الجملة الفعلية بصيغة الماضي لتؤكد أن هذا الظن لن يتجدد الآن. أما في قراءة (أفحسْبُ)، فالمصدر لا يدُلُّ على زمن، والجملة الاسمية تدل على الثبوت، فكأن الكفار في ذلك اليوم لا يزالون يعتقدون أنَّ أولياءهم سيكفونهم، وهذا ممتنعٌ بقول الله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢].

٢-وجود الفاء العاطفة في ﴿أَفَحَسِبَ﴾، وهي مُفَرَّعَةٌ على: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]؛ فيكون المعنى: أَغَطَّوْا أعينهم وأصمُّوا أسماعهم فظنوا أن أولياءهم ينفعونهم؟(٣) فالترابط بين الآيتين لا يتأتَّى إلَّا على هذه القراءة.

٣-ترابط الآية مع ما بعدها على القراءة المتواترة، وهو قول الله تعالى: ﴿وَهُمْ

---

(١) الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٧٤٩؛ والرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢١: ٥٠١؛ والبيضاوي، "أنوار التنزيل"، ٣: ٢٩٤.

(٢) الآلوسي، "روح المعاني"، ٨: ٣٦٦.

(٣) البقاعي، "نظم الدرر"، ٤: ٥٠٨.

يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، فظنُّهم أنَّ أولياءهم ينفعونهم يوم القيامة هُوَ الظَّنُّ الذي خسروا به أعمالَهُمْ، وبطَل به سعيُهم وهم يظنُّون أنهم يحسنون به صنعًا(١).

٤-إنَّ النَّكير على القراءة الشاذَّة متوجه إلى الكفاية في النجاة(٢). أمَّا على القراءة المتواترة فإلى ظنِّهم الفاسد(٣). وهذا أشدُّ في النَّكير، وأذهَبُ في الذَّمِّ؛ لأنَّ فيه تسفيهًا لعقولهم، وقد ذَكَّرهم الله تعالى بعدم نفعهم فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وفي هذه الآية: ﴿أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى﴾، ومع ذلك استقرَّ ظنُّهم على نفعهم، فوافق قولَه تعالى: ﴿وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١].

٥-إنَّ إنكار الكفاية في النجاة يوهم بأنهم قد ينفعونهم قليلًا، على خلاف المتواترة؛ ففيها نفي لأدنى نفع.

٦-إنَّ قول ابن جِنِّي: "بل يجب أن يعتدُّوا أنفسهم مثلهم، فيكونوا كلهم عبيدًا وأولياء لي"، يوهِمُ أنَّ الإضافةَ في (عبادي) على القراءة الشاذَّة هي إضافةُ تشريف. ومقام الآية يقتضي أنَّ تكون الإضافة للتحقير(٤)، أي: أَفَظَنُّوا أنَّ عبادي الذين هم تحت مُلكي وسُلطاني ينصرونهم من عذابي؟

والنتيجة بعد هذا كله أن القراءة المتواترة لا يعدلها شيءٌ من الشواذِّ.

٧-قال تعالى: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ

(١) ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١٦: ٤٥.

(٢) ابن التمجيد، "حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي"، ١٢: ١٧٤.

(٣) الشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب"، ٦: ٢٣٧.

(٤) محمد بن محمد أبو السعود العمادي، "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ٥: ٢٤٨؛ والآلوسي، "روح المعاني"، ٨: ٣٦٦.

صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، قُرِئَ: (أو أَثْرة).

قال ابن جِنّي: الأَثَرَةُ والأَثَارة التي تقرأ بها العامَّةُ: البقية، وما يُؤْثَرُ... وأما «الأَثْرة»، ساكنةُ الثَّاءِ فهي أبلغُ معنىً؛ وذلك أنها الفَعْلَةُ الواحدةُ من هذا الأصل، فهي كقولك: ائتوني بخبرٍ واحدٍ، أو حكايةٍ شاذَّةٍ، أيْ: قد قنعتُ في الاحتجاج لكم بهذا القدر، على قلَّته، وإفراد عدده "(١).

بنى ابنُ جِنّي ترجيحه هذه المرَّة على مصدر المرَّة (أَثْرة) على وزن (فَعْلَة)؛ فالله تعالى يتحداهم بأنْ يأتوا بِأَقَلِّ خَبَرٍ أو حكايةٍ شاذَّةٍ يُثبتون مشاركةَ شركائِهم في خلق الأرض أو السماوات، ودلَّ على هذا المعنى: اسمُ المرَّة، وإنما تحداهم بذلك على سبيل التَّنَزُّلِ؛ للعلم بكذِبِهم(٢).

المناقشة والترجيح:

١-ذَكَرَ بعضُ أَهْلِ اللغة أنَّ (أَثَارَة) و (أَثْرة) لُغتان(٣)، وأنَّ (أثارة) أفصح منها(٤).

٢-هذه الآية في ظاهِرِها شبيهةٌ بالكلام السابق الذي رُجِّحَ عند قول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾ [سبأ: ٤٤]، إلَّا أنه عند إِنْعَامِ النَّظَرِ يظهر أنهما مختلفتان؛ فتلك نَفْيٌ لوجود أدنى دليلٍ يُثْبِتُ بطلانَ ما جاء به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووجود ذلك يستلزم نفيَ شيءٍ مُثْبَتٍ، وهو مُحال عليهم؛ لذلك تحداهم بأدنى دليلٍ يأتونَ به. أمَّا هذه الآية فالمراد منها إنشاءُ الإثباتِ، لا نفيُ شيءٍ موجودٍ؛ أي: إثبات أنَّ شركاءَهم خلقوا شَيْئًا مِنَ الأرض، أو لهم شِرْكٌ في السماوات، وهذا لا يُقبَل فيه أيُّ خَبَرٍ دون تثبُّتٍ، أو حكايةٌ شاذَّةٌ؛ بل يحتاجُ إلى أدلَّةٍ وَبَرَاهِينَ

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٢٦٤.

(٢) السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٩: ٦٦١.

(٣) الفراء، "كتاب فيه لغات القرآن"، ص: ١٣١؛ وابن منظور، "لسان العرب"، مادة (أثر).

(٤) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (أثر).

على صِدْقِهِ. وهذا لا يتأتَّى على القراءةِ الشاذَّةِ.

٣-كلمة (أَثَارَة) أو (أَثْرة) ليست مطلقةً؛ بل هي مُقيَّدةٌ بالوصفِ ﴿مِّنْ عِلْمٍ﴾؛ ف «مِنْ» بيانيةٌ، والتقدير: أو أثرةٍ كائنةٍ مِنْ عِلْمٍ. والتقييد بصفة العلم يأبى ما قاله ابْن جِنّي عن (الأثرة)؛ من حيثُ كونُها خبرًا واحدًا، أو حكايةً شاذَّةً.

فظهر من خلال ما تقدم أنَّ ادِّعَاءَ كون الشاذة أبلغ من المتواترة غير سديدٍ.

٨-قال تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦]، قُرِئَ: (الأَشُرُ).

قال ابن جِنّي: "... وأما «الأَشُر» بضم الشين وتخفيف الراء فعلى أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: «فَعِلٌ وفَعُلٌ»؛ ف «أَشِرٌ وأَشُرٌ»، ك «حَذِرٌ وحَذُرٌ»، و «يَقِظٌ ويَقُظٌ»... والضمُّ أقوى معنىً من الكسر؛ لأنه أَبْعَدُ عن مثال الفعل، فأَشُرٌ -مِنْ آشِر- كضَرُوب من ضارب، ومِطْعان من طاعِن... "(١).

بنى ابْن جِنّي رحمه الله ترجيحه للقراءة الشاذَّة على أنَّ الصفة المشبَّهة كلما افترقت عن بناء الفعل كانت أَفْصَحَ؛ فرَحُمٌ مثلًا فصيحة؛ لِأَنَّهَا اختلفت بضمة الحاء عن كسرتها في الفعل (رحِمَ)(٢). وهنا على القراءة الشاذَّة جاءت (أشِرَ فهو أشُرٌ) أقوى من (أشِرَ فهو أَشِرٌ)؛ لاختلافها عن بناء الفعل.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ المفسرين ذكروا أنَّ (أَشِرٌ) و (أَشُرٌ) لغتان(٣).

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٢٩٩.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٩.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٢٢: ٥٩٠؛ والثعلبي، "الكشف والبيان"، ٩: ١٦٧؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٤: ٤٣٨.

٢-إنَّ السماع مُقَدَّمٌ على القياس، وقد سُمِعَت (أَشِرٌ)، وندر سماعُ (أَشُرٌ)(١).

٣-إنَّ القياسَ بعكسِ مَا قَالَ؛ فما كان للأعراض والعِلَل فهو أقرب إلى (فَعِلٌ)(٢)، ومنها هذه.

فاجتمع في القراءة المتواترة السماع والقياس جميعًا؛ وهذا يجعلها أرجح من الشاذة، بخلاف ما قاله ابْن جِنِّي رحمه الله.

المطلب الثاني: المواضع التي رجَّح فيها ابن جِنِّي القراءة الشاذَّة استنادًا إلى الدلالات البلاغية والمعاني

خُصِّصَ المطلبُ الأولُ من هذه الدراسةِ لما استند فيه ابْن جِنِّي إلى علم الصرف، وأما هذا المطلب فهو مخصص لما استند فيه ابْن جِنِّي إلى تفسير المعاني والدلالات البلاغية التي تفيدها القراءات الشاذة، ويأتي تفصيل ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: ترجيح ابْن جِنِّي القراءةَ الشاذةَ استنادًا إلى العُمْدَةِ والفَضْلَةِ في الكلام.

١-قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، قُرِئَ: (الذي تساءلون به والأرحامُ) بالرفع.

قال ابن جِنِّي: "ينبغي أن يكون رفعُه على الابتداءِ، وخَبَرُهُ محذوفٌ؛ أيْ: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحَسُنَ رفعُه لأنه أَوْكَدُ في معناه. ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربتُ زيدًا) فزيدٌ فَضْلَة على الجملة، وإنما ذُكِرَ فيها مرةً واحدةً؟ وإذا قلت: (زيدٌ ضربتُه) فزيدٌ ربُّ الجملة؛ فلا يمكن حذفُهُ كما يُحذف المفعولُ؛ على أنه نيّفٌ وفضلةٌ بعد استقلالِ الجملةِ. نَعَمْ، ول «زيد» فيها ذِكْران؛

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٩؛ والشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب"، ٨: ١٢٥.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٧؛ وعبد الله بن يوسف ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر)، ٣: ٢١٢-٢١٣.

أحدهما: اسمه الظاهر، والآخر: ضميره وهو الهاء. ولما كانت الأرحامُ فيما يُعنَى به ويُقَوَّى الأمرُ في مراعاته، جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول. وإذا نُصِبت (الأرحام) أو جُرَّت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف والبِذْلة"(١).

ولتوضيح كلام ابْن جِنِّي نقول وبالله تعالى التوفيق: فِي قولِهِ تعالى ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ ثلاثُ قراءاتٍ: اثنتان متواترتان؛ وهما النصب والجر(٢)، وواحدةٌ شاذَّةٌ؛ وهي الرفع. فعلى قراءةِ النَّصْبِ تكون ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ معطوفةً على اسم الجلالة، والمعنى: اتقوا اللهَ فلا تعصوه، واتقوا الأرحامَ فلا تقطعوها(٣). وعلى قراءة الجرِّ تكون ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ معطوفةً على الضمير في (به)، والمعنى: الذي تساءلون به وبالأرحامِ؛ كما كانوا يقولون: أسألك بالله وبالرحم(٤). وفيها كلامٌ طويلٌ ليس هذا موضعه؛ لأنَّ ابن جِنِّي نفسَه قد دافع عنها ونصرَها(٥). وعلى قراءة الرفع تكون جملة (والأرحامُ) استئنافيَّةً، و (الأرحامُ) مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ، والتقدير: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه(٦)، أو مما يُتساءل به(٧)، أو أَهْلٌ أنْ تُوصلَ(٨)، .....

(١) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ١: ١٧٩.

(٢) أما الجر فهو قراءة حمزة، وأما النصب فهو قراءة الباقين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٢٤٧.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٧: ٥٢٠؛ والزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٦٢؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤.

(٤) الطبري، "جامع البيان"، ٧: ٥١٩؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤.

(٥) ابن جِنِّي، "الخصائص". (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١: ٢٨٦-٢٨٧.

(٦) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٦٢.

(٧) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٦٢؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٣: ٥٥٥.

(٨) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤.

أو واجبةُ الوصل(١). ومهما كان التقدير فهي أقوى في المعنى بحسب كلام ابن جِنّي؛ لأنَّ (الأرحام) على قراءتَي النصب والجر فَضْلَةٌ، والاهتمام ليس منصبًّا عليها؛ فهي متعرِّضة للحذف. أمَّا على قراءة الرَّفع فصارت رُكنًا أساسًا؛ مما يزيد الاهتمام بها ومراعاتها.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، فقراءةُ الرَّفْعِ تحتاج تقديرًا للخبر فيها، على خلاف القراءتَيْن المتواترتَيْن.

٢-إنَّ العدولَ إلى الجملةِ الاسميةِ يكون لزيادة في المعنى؛ وهي هنا الاهتمامُ بالأرحام. وهذا الاهتمام لم يكن أقلَّ من ذلك على قراءتَي النصب والجر؛ إذْ إنَّ العطف على اسم الجلالة يُكسِبها تشريفًا وتعظيمًا من جهة، ويَدُلُّ على عِظَمِ ذنبِ قطعِ الرَّحِمِ من جهةٍ أُخرى(٢).

٣-التناسب بين المتعاطفين مما يجب أن يُرَاعى في الكلام البليغِ؛ والرَّحِمُ اشتَقَّ لها الله تعالى اسمًا من اسمه، وهذه الفائدةُ لا تكون على القراءة الشاذَّة. وأَمَّا قراءة الجرِّ فقد زَادَتْ فائدةً أخرى؛ وهيَ أنَّهم يتساءلون بالرحم مع الله. وفي كلا الأمرين من التناسب ما تفتقر إليه قراءةُ الرَّفْعِ.

٤-إنَّ القراءتَيْن المتواترتَيْن مناسبتان لسياق الآية وترابطها، على خلاف قراءة الرفع؛ وذلك أنَّ الجملة على قراءة الرفعِ مستقلَّةٌ؛ فتفيدُ زيادة عناية بالأرحام، دون اتصالها بتقوى الله. وَأَمَّا على قراءةِ النَّصْبِ وَقراءة الجَرِّ فهناك تعلُّق بين تقوى الله والرحم من جهتين؛ الأولى: أنَّ تقوى الله لا تتحصَّلُ دون اتِّقاء قطع الأرحام. والثانية:

---

(١) عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، "إعراب القراءات الشواذ". تحقيق عبد الحميد السيد عبد المجيد، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث)، ص١٨٣.

(٢) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٣: ٤٩٨.

أنَّ الكفارَ قطعوا أرحامَهُم؛ بمقاطعتهم لأقاربهم المؤمنين الذين استجابوا لله والرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخلاصةُ أنَّ القراءةَ المتواترةَ هيَ التي تتفوق في بلاغتها على الشاذة، وليس العكسُ.

٢-قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: ٦]، قُرِئَ: (وأرجلُكم) بالرفع.

قال ابن جِنِّي: "ينبغي أن يكون رفعُهُ بالابتداء، والخبَرُ محذوفٌ؛ دلَّ عليه ما تقدَّمَهُ من قوله سبحانه: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾، أيْ: وأرجلُكم واجبٌ غَسْلُها، أو مفروضٌ غَسْلُها، أو مغسولةٌ كغيرها، ونحو ذلك. وقد تَقَدَّمَ نحوُ هذا مما حذف خبره لدلالة ما هناك عليه، وكأنه بالرفع أقوى معنىً؛ وذلك لأنه يستأنف، فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحب الجملة. وإذا نصب أو جرَّ عطفه على ما قبله، فصار لَحَقًا وتَبَعًا، فاعرفْهُ"(١).

كلامه هنا كسابقه تمامًا؛ فالآية فيها قراءتان متواترتان في: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾؛ الأولى: بالنصب، والثانية: بالجر(٢). وقراءةٌ شاذَّةٌ بالرَّفع، وهي التي رجَّحَها ابْن جِنِّي؛ بناءً على أنَّها بالرفع تصير رُكنًا لا فضْلةً، فينصَبُّ الاهتمام على الأرجُل؛ إمَّا بتقدير: مفروضٌ غسلُها، أو مغسولةٌ، أو ممسوحةٌ، أو فاغسلوها(٣).

---

(١) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ١: ٢٠٨.

(٢) أما النصب فهو قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب، وأما الجر فهو قراءة الباقين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٢٥٤.

(٣) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٦١١؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ١٦٣؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٤: ١٩٢.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، على ما قيل في الآية التي قبلها.

٢-إنَّ عطفَها بالنصبِ أو الجرِّ بالخلاف المعروف عند أهل اللغة والمفسرين، فيه فائدةٌ أكبرُ من مجرَّد العنايةِ بالأرْجُلِ؛ إذْ إنَّ فيه من اللَّطائفِ والإشاراتِ ما لا يُستَنبَط على قراءة الرفع؛ كالاهتمامِ بمسحِ الرأسِ؛ لإقحامه بين المغسولات، فيأخذ درجتَها في الأهمية والعناية لئلا يُتهاون به. وكأهمية الترتيب بين أعضاء الوضوء. وكالاقتصاد في صبِّ الماء على الأرجل على قراءةِ الجَرِّ؛ إذْ عُطِفَتْ على الممسوح. وَكَإِمْرَارِ اليد على الرِّجْلَيْنِ والمسح بِهِمَا مع الْغَسْلِ. وكاستنباط المسح على الخُفَّيْنِ(١).

٣-إنَّ الجملة الاسمية تفيد الثبوت، إما على تقدير: مغسولةٌ، أو ممسوحةٌ. فعلى الأول؛ ثبوت حكم الغسل دون المسح، وعلى الثاني؛ ثبوت حكم المسح دون الغسل. وثبوت أيٍّ من التقديرَيْن وحدَه مُنتَفٍ.

والنتيجة مما تقدَّم أنَّ القراءة المتواترة هي الزاخرة بالمعاني البليغة السامية العالية.

الفرع الثاني: ترجيح ابْن جِنِّي القراءةَ الشاذةَ استنادًا إلى قواعد الاسم المشغول عنه.

١- قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، قُرِئ: (إنَّا كلُّ

(١) ينظر: الطبري، "جامع البيان"، ١٠: ٦٣؛ وعلي بن محمد إلكيا الهراسي، "أحكام القرآن". تحقيق موسى محمد علي وعزة عطية، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ٣: ٤٤؛ والزمخشري، "الكشاف"، ١: ٦١١؛ ومحمد بن عبد الله بن العربي، "أحكام القرآن". (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م)، ٢: ٧٢؛ ومحمد بن أحمد القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م)، ٦: ٩٢؛ ونخبة من علماء مجمع القرآن الكريم بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي". (ط١، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣م)، ٨: ٦٠٢-٦٠٣.

شيء خلقناه)، بالرفع.

قال ابن جِنّي: "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب (الكتاب) والجماعة؛ وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدإٍ في قولك: نحن كلُّ شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هندٌ زيدٌ ضربَها، ثم تدخل «إنَّ»، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدإٍ وخبر..."(١).

المناقشة والترجيح:

١-الاسم المشغول عنه له أحوالٌ: فَقَدْ يَجِبُ فيه النصب، أو الرفع، أو يستوي فيه الوجهانِ، أو يرجَّحُ النَّصْبُ، كُلٌّ بحسب القرينة المرجِّحة له على ما هو مُفَصَّل في كتب اللغة، فإن لم توجد قرينةٌ تَرَجَّحَ الرفع مع جواز النصب(٢). وفي هذه الآية ذَهَبَ البصريون إلى رجحانِ الرفع فيها؛ إذْ لا قرينةَ تُرَجِّحُ حالًا أخرى(٣)، فترجع الجملة إلى أصلها (مبتدأ وخبر)، دون الحاجة إلى تقديرِ محذوفٍ، وعدمُ التقديرِ أولى. فاستنادًا إلى ذلك رجَّحَ ابن جِنّي القراءةَ الشاذَّةَ بالرفع على النصب، وبخاصَّةٍ أنَّه يرجِّحُ الحملَ على الابتداء في أيِّ فرصةٍ تُحْمَلُ على هذا الوجه، كما سبق في (والأرحامُ)

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٣٠٠.

(٢) ابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢: ١٤٠-١٥١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ١٣٠-١٣٧؛ ومحروس السيد بريك، "الأبعاد الدلالية لأسلوب الاشتغال: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم". *مجلة العلوم العربية* ٢١، (٢٠١١م): ١٧-٢٠.

(٣) أبو الحسن الأخفش، "معاني القرآن"، ١: ٨٤-٨٥؛ ومكي بن أبي طالب القيسي، "مشكل إعراب القرآن". تحقيق حاتم الضامن، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٧٠١-٧٠٢؛ وهبة الله بن علي ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري". تحقيق محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ٢: ٩٠-٩١.

و(وأرجلُكم).

٢-يُرَدُّ على البصريّينَ بأنَّ هناك قرينةً معنويَّةً تُوجِبُ النَّصب هنا، فضلًا عن رجحانه؛ وهذه القرينةُ هي وجودُ معنىً فاسدٍ مُتَوَهَّم على قراءة الرفع؛ وبيان ذلك: أنَّه على القول بالرفع يكون (كلُّ شيءٍ) مبتدأً، و (خلقناه) نعتًا له، و(بقدر) خبرًا. فيكون المعنى: كلُّ شيءٍ مخلوقٍ مِنَّا فهو بقدر. وبالمفهوم: كلُّ شيءٍ مخلوقٍ منْ غيرنا فليس بقدر! وكأنَّ الخلقَ على قسمين: قسم خلقه الله، وقسم خلقه غيره، أو لم يخلقه الله تعالى(١). فلمَّا احتمل هذا المعنى على قراءة الرفع، وجبَ المصير إلى قراءة النصب، التي هي قراءة الجماعة.

فظهر بهذا أنَّ القراءة المتواترة هي التي أَحْرَزَتْ قَصَبَ السَّبْقِ.

٢- قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧]، قُرِئَ: (والسَّماءُ رَفَعَها) بالرفع.

قال ابن جِنّي: "الرفع هنا أَظْهَرُ من قراءةِ الجماعةِ؛ وذلك أَنَّهُ صَرَفَهُ إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]؛ فكما أَنَّ هذه الجملةَ مركَّبَةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ، فكذلك قوله تعالى: (وَالسَّماءُ رَفَعَها) جملة من مبتدإٍ وخبر، معطوفة على قوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾. وأما قراءة العامة بالنصب: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ فإنها معطوفة على ﴿يَسْجُدَانِ﴾ وحدها، وهي جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ، والعطف يقتضي التماثل في تركيب

(١) الحسن بن عبد الله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٢: ٧-٨؛ ومكي بن أبي طالب، "مشكل إعراب القرآن"، ٢: ٧٠٢؛ ومحمد بن عبد الله بن مالك، "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ٢: ١٤٢-١٤٣؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢: ١٤٨؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١٠: ١٤٦.

الجمل، فيصير تقديره: يسجدان، وَرَفَعَ السماءَ، فلما أضمر «رَفَعَ» فسره بقوله: ﴿رَفَعَهَا﴾ كقولك: قام زيد، وعمرًا ضربتُه، أيْ: وضربتُ عمرًا؛ لتعطفَ جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها"(١).

المناقشة والترجيح:

سبق الكلام عن أحوال الاسم المشغول عنه، وأنَّ مِنْ أحوالِهِ: استواءَ الوجهين: الرفع والنصب. وهذه الحال تكون في المعطوف على جملة اسميَّة الصَّدر، فعليَّة العَجُز(٢)، فتقول: زيدٌ ضربتُهُ وعمرٌو أكرمتُهُ، أو زيدٌ ضربتُهُ وعَمْرًا أكرمتُهُ. ومثل قول الله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، إلى قوله: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، فجاءت الجملة اسميَّة الصَّدر ﴿وَءَايَةٌ﴾، فعليَّة العَجُز ﴿نَسۡلَخُ﴾؛ فجاز في ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ﴾ الرفع والنصب(٣)، وهو ما قد ورد في القراءتَيْن المتواترتَيْن(٤).

ومثلها تمامًا: (والنجمُ والشجرُ يسجُدان والسماء رفعها)، ولكنَّ هذه لم تَرِدْ إلا بقراءةٍ متواترةٍ واحدةٍ؛ وهي النصب، وكانت قراءة الرفع شاذَّةً، وقد رَجَّحَها ابن جِنِّي؛ بناءً على مذهبه في تفضيل الحمل على الابتداء كما سبق.

---

(١) ابن جِنِّي، "المحتسَب"، ٢: ١٠٢.

(٢) ابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢: ١٥٠-١٥١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ١٣٥.

(٣) محمد بن أحمد الأزهري، "معاني القراءات". (ط١، الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ١٩٩١م)، ٢: ٣٠٧؛ وأحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، (ط٢، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م)، ٦: ٣٩-٤٠.

(٤) أما الرفع فهو قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وروح عن يعقوب، وأما النصب فهو قراءة الباقين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٣٥٣.

ويَرِدُ عليه أنَّ الوجهين مستويان كما سبق، فإنْ أُريدَ ترجيحُ أحدهما فيُحتاج إلى قرينةٍ، والقرينةُ عند ابن جِنّي هي عدمُ التقدير، ولكنها قرينةٌ واحدةٌ، ولا تعطي من المعاني إلَّا الإخبارَ برفعِ السماء. أما قراءة النصبِ فلها قرائنُ عديدةٌ تُرَجِّحها؛ بل لا تَفْسَحُ مجالًا لغيرها، وهي كالآتي:

١- المشاكلة اللفظية لأقرب مذكور(١)، وهو (يسجدان)؛ فمشاكلة القريب أولى من مشاكلة البعيد (والنجمُ).

٢- ذكر الرازي أنَّ الله تعالى "ذَكَرَ أمورًا علويَّةً وأمورًا سفليَّةً، وكلُّ علويٍّ قابَلَهُ بسفليٍّ، وقدم العلويات على السفليات إلى آخر الآيات، فقال: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ إشارةً إلى تعليم العلويين، وقال: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ إشارةً إلى تعليم السُّفْلِيّينَ، وقال: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ فِي الْعُلْوِيَّاتِ وَقَالَ فِي مُقَابِلَتِهِمَا مِنَ السُّفْلِيَّاتِ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ وَفِي مُقَابِلَتِهَا: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾"(٢). فاختلاف الجملتين، وعدمُ عطفها على (والنجمُ والشجرُ)، يشير إلى جعل الأولى من السُّفليَّات والأخرى من العُلويَّات.

٣- أنَّ السورة ابتدأت بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ومن رحمته تعالى أنْ أنعم بالنعم المذكورة بعدها، وقوله تعالى (الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) ليس مجرد إخبار عن فِعالِها؛ بل فيه معنى التَّسْخير والانقياد، فكأنَّ التقدير: (أَجرى الشمس والقمر، وأَسجَدَ النجم والشجر)، فناسب هذا المعنى أن تُعطَف الجملة على الفعل لا الاسم(٣).

---

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٦.

(٢) الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٩: ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) الحسين بن عبد الله الطيبي، "حاشية الطيبي على الكشاف". تحقيق إياد محمد الغوج، (ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ٢٠١٣م)، ١٥: ١٥١.

٤- أنَّ ذكر سجود النجم والشجر فيه من الفائدة أنَّها وهي من الجمادات فهي تسجد لله، فأحرى أن يسجد الإنسان(١). فالتركيز هنا على السجود، وهو الجملة الفعلية؛ فناسب العطف عليها.

٥- أنَّ النصب على الاشتغال يفيد التركيز على الفعل؛ لأنَّه يؤكِّده؛ إذْ إنَّ التقدير: (رفَعَ السماء رفعَها). وفي التركيز عليه إيذانٌ بسُمُوِّ منزلة السماء وشرفها؛ ففيها مصدر قضاء الله وأحكامه، وفيها الملائكة الكِرام(٢).

٦- أنَّ في قراءة النصب توكيدًا لعظيم تدبير الله تعالى وتمام قدرته وعموم رحمته، وهذا ناسب اختتام سورة القمر بقوله تعالى: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] وابتداء السورة بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾(٣).

والخلاصةُ أن القراءة المتواترة هي الراجحة، لا الشاذَّةُ.

الفرع الثالث: ترجيح ابْن جِنِّي القراءة الشاذة استنادًا إلى تعدُّد الجُمَل.

وفي هذا الفرع آيةٌ واحدةٌ؛ وهيَ قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، قُرِئَ: (فَطَرَ).

قال ابن جِنِّي: "هذا على الثناء على الله سبحانه، وذِكْرِ النعمة التي استحق بها الحمد. وأفرد ذلك في الجملة التي هي «جَعَلَ» بما فيها من الضمير، فكان أَذْهَبَ في معنى الثناء؛ لأنه جملة بعد جملة. وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أبلغ فيهما... فكلما اختلفت الجمل كان الكلامُ أفانينَ وضُروبًا، فكان أبلغ منه إذا أُلْزِمَ شرحًا واحدًا. فقولك أُثْنِي على الله، أعطانا فأغنى. أبلغ من قولك: أُثْنِي على الله المعطينا والمغنينا؛ لأن معك هنا جملة واحدة، وهناك ثلاث جمل. ويدلك على صحة

(١) ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة"، ٤: ١٢٢.

(٢) ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢٧: ٢٣٧.

(٣) بريك، "الأبعاد الدلالية لأسلوب الاشتغال". ص: ٢٨-٢٩.

هذا المعنى قراءة الحسن: «جاعلُ الملائكة» بالرفع؛ فهذا على قولك: هُوَ جَاعِلُ الملائكةِ، ويشهد به أيضًا قراءة خُلَيْدِ بن نَشِيطٍ: «جَعَلَ الملائكةَ». قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع. يريد ما نحن عليه؛ لتختلف ضُرُوبُهُ، وتتباين تراكِيبُهُ"(١).

بنى ابْن جِنّي رحمه الله ترجيحه هنا على تعدُّد الجُمَل، فجَعْلُ (الحمدُ لله) جملةً، و(فَطَرَ السماوات) جملةً، و(جَعَلَ الملائكة رسلًا) جملةً على القراءة الشاذَّة الأخرى، يقتضي جملةً فيها ثناء، ثم جملةً فيها ثناء، وأخيرةً فيها ثناء، وتعدُّدُ الجُمَل أَذْهَبُ في الثناء مِنْ جعلِها جملة واحدة (الحمد للهِ.. فاطرِ.. جاعلِ)؛ فكأنَّه ثناءٌ واحدٌ.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ الخروجَ المذكورَ يكونُ لفائدةٍ معنويَّةٍ في المقامِ الأوَّلِ، وما ذُكر من القراءةِ الشاذةِ: (فَطَرَ السماوات) و (جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ) هو تعبير بالفعل، والفعل مرتبطٌ بزمانٍ، في حين أن القراءة المتواترة: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ جملةٌ اسميةٌ تفيد الثبوت والدوام؛ وهذا هو المناسبُ لسياق الآيات الكريمة.

٢-إنَّ (فَطَرَ) و(جَعَلَ) فعلانِ، والعدولُ عن (فاطرِ) و(جاعلِ) إليهما يقتضي اهتمامًا بالفعل، فيكون التُّوجُّه إلى الخَلْقِ والجَعْلِ أكثر من التَّوَجُّه إلى الثناء. أمَّا على كونهما نَعتَيْن، فهما من التوابع؛ فيكون التَّوَجُّه إلى اسم الجلالة نفسه وإلى عظمته، فكان الثناء بذلك أَبْلَغَ وَأَعْظَمَ على القراءة المتواترة.

٣-ما نقله ابْن جِنّي عن أَبِي عبيدةَ (ت ٢٠٩هـ)(٢) هو بِضِدِّ ما قاله ابْن جِنّي؛ إذْ قيَّدَ أبو عبيدةَ الخروجَ المذكورَ بِطُولِ الكلامِ، والكلامُ هنا ليس فيه طولٌ حتى

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ١٩٨.

(٢) هذا الكلام غير موجود في (مجاز القرآن) الذي بأيدينا؛ فلعله ذكره في كتابٍ آخر له، أو مما نُقِلَ عنه مشافهةً.

يُحتاج فيه إلى الخروج الذي ذكره أبو عبيدة.

٤-لو سُلِّمَ بأنَّ الكلام فيه طولٌ فلا يُسَلَّمَ أنَّ الكلام واحدٌ، أو كجملةٍ واحدةٍ على ما قاله ابْن جِنّي؛ إذْ حصل الخروج بالانتقال من (فاطر) إلى (جاعل)، وبينهما فروقٌ لا تخفى على المتأمل، فحصل بهذا خروجٌ تَحْصُلُ به النكتةُ التي يَرْمِي إليها ابن جِنّي، دون الحاجة إلى شواذِّ القراءات.

٥-بربط هذا الموضعِ بالتَّأصيلِ العلميِّ للموقفِ العامِّ لابن ابْن جِنّي؛ من حيثُ اشتراطُ الروايةِ، وصحةُ النَّقْلِ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّ (خُلَيْدَ بْنَ نَشِيطٍ) لا يُعْرَفُ مَنْ هُوَ، وليست له ترجمةٌ في أيِّ كتابٍ من كُتُبِ التراجم: لا القراء، ولا المحدثين، ولا النحويين!! فضلًا عن أن يكونَ لهذه القراءةِ سندٌ يَنْمِيهَا إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخلاصة التي يتوصل إليها أنَّ القراءة المتواترة في هذا الموضع هي البليغةُ، وليست الشواذَّ.

الفرع الرابع: ترجيح ابْن جِنِّي القراءةَ الشاذةَ استنادًا إلى معنى المبني للمفعول.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، قُرِئَ: (أو أُلْقِيَ السَّمْعُ).

قال ابن جِنّي: "أيْ: أُلْقِيَ منه، وهذا كأنه أندى معنى إلى النفس من القراءة العامة؛ وذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ معناه: ألقى سمعَه نحوَ كتابِ الله تعالى وهو شهيدٌ، أيْ: قلبه حاضرٌ معه، ليس غرضُهُ أَنْ يُصْغِيَ كما أُمِرَ بالإصغاء نحوَ القرآنِ، ولا يجعل قلبَه إليه، إلا أنَّ ظاهر الأمر وأكثره أنْ إذا ألقَى سمعَه أيضًا فقلبه أيضًا نحوه ومعه. وهذه القراءة المنفردة كأنها أشَدُّ تشابه لفظ؛ لأن ظاهرها أنَّ قلبَه أُلْقِيَ إليه، وليس في اللفظ أنه هو ألقاه، فاتَّصَل بعضٌ ببعضٍ، فكأنَّه أُلْقِي سمعُه إليه وقلبُه، حتى كأنَّ مُلقِيًا غيره أَلْقَى سمعَه إلى القرآن. وليس عجيبًا أنْ يُقال: إنَّ قلبَه عند ذلك معه؛ لأنه إذا كان هو الذي ألقاه نحوه فالعُرْفُ أن يكون قلبه معه،

وهو شاهدٌ لا غائبٌ"(١).

معنى كلامه رحمه الله: أنَّ القراءةَ المتواترةَ تدلُّ على أنَّ الذي يَعْتَبِرُ بالمواعظ هو من سَمِعها دون نيَّة الإصغاء، وقلبُهُ حاضرٌ فيساعده على الاعتبار. ولكنْ كيف يعتبرُ مَنْ لم يُلْقِ جميعَ سمعِه وذهنِه وقلبِه بقوةٍ إلى الموعظة كأنَّه لا يصغي إلى شَيْءٍ آخرَ؟ فالذي يَعْتَبِرُ من الموعظة هو الذي يفعلُ هذه الأمورَ. وهذا ما بيَّنَتْه القراءةُ الشاذَّةُ بالبناء للمفعول (أو أُلْقِيَ السَّمْعُ)؛ فصار (السَّمعُ) نائبَ فاعل بدل أن يكون مفعولًا به فضْلَةً؛ فزاد الاهتمام به، فهو يستمعُ بإصغاءٍ. كما أنَّ المعنى يكون كأنَّ هناك شخصًا فيه تلك الصفات المعِينَة على الاعتبار، يُلْقِي السَّمْعَ إلقاءً لِمَنْ يُريد الاعتبار، فازداد الإصغاء قُوَّةً، وازداد حضور القلب؛ فاعتبرَ بالقرآن والمواعظ. وبذلك تكون القراءةُ الشاذَّةُ أقربَ إلى القَلب من المتواترةِ.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّ قول الله تعالى: ﴿أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ﴾ كنايةٌ عنِ الاستماع، لا مُجَرَّد السَّمْع، وليس كما قال رحمه الله مِنْ أنَّه ليس غَرَضه أنْ يصغي؛ فإنَّ الله تعالى أخبر بأنَّه أَلقَى السمعَ، ولم يقلْ: إنَّه سَمِعَ فقط، فكأنَّه يرمي بشيْءٍ ثقيلٍ من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ(٢)؛ فهو يستمع بإصغاءٍ شديدٍ.

٢- يَدُلُّ على أنَّ إلقاء السمع مِنْ نفسِه هو غاية الاستماع قولُ الله تعالى: ﴿يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٣](٣) ؛ فالشياطينُ تُلْقِي السَّمعَ ولا يُلقَى سمعُها، أي: تسترق السَّمعَ من السماء بأشَد ما تستطيع؛ لتُلقِيَهُ إلى كلِّ أفاكٍ أثيم، وفي هذا غاية الاستماعِ والإصغاءِ.

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ٢: ٢٨٥.

(٢) الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٨: ١٥٠؛ والبقاعي، "نظم الدرر"، ٧: ٢٦٤.

(٣) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٥: ١٦٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ٥٤١.

٣- لَوْ سُلِّمَ بقوله مِنْ أنَّ غرضَه ليس الإصغاء، فتبقى القراءةُ المتواترةُ أبلغَ؛ إذْ إنَّ المعنى يصير للترتيب من الأدنى إلى الأعلى، وبيان ذلك: أنَّ الاعتبار يكون حاصلًا لِمَنْ كان له قلبٌ كيفما كان قلبُه وإنْ لَمْ يكن شديد الحضور؛ فالموعظة واضحةٌ ظاهرةٌ، فإنْ لم يعتبر فيحصُل الاعتبار عند مجرَّد فتح الأذن وإنْ كان دون اجتهاد، وقلبُهُ حاضرٌ معه(١). وهذا معنىً حَسَنٌ.

٤- على الافتراض السابق نفسِه يكونُ مَنْ لديه أدنَى سَمْعٍ وأدنَى حضورِ قلبٍ متأثرًا بالموعظة؛ إذْ إنَّها تخلعُ القلوبَ مِنْ عظَمتها وشدَّةِ تأثيرها، وهذا يتناسب مع سياق الآيات السابقة عن الموت ويوم القيامة والجنة والنار.

٥- إنَّ الذي يُلقِي سمعَه ليس كالذي يُلقَى سمعُه؛ فالأول يدُلُّ على أنَّه هو الفَاعِلُ الْمُريد للحقِّ، الطالبُ له، وبمجرَّد هذه الإرادة وهذه النيَّة فإنَّ الله تعالى سيعينه على الاعتبار والاتِّعاظ، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

الفرع الخامس: ترجيح ابْن جِنِّي القراءةَ الشاذةَ دفعًا لتوهم معنىً غيرِ مُراد.

قال تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، قُرِئَ: (مَنْ أَسَاءَ).

قال ابن جِنِّي: "هذه القراءة أشدُّ إفْصَاحًا بالعدل من القراءة الفاشية التي هي: ﴿مَنۡ أَشَآءُ﴾؛ لأنَّ العذاب في القراءةِ الشاذَّةِ مذكورٌ عِلَّةُ الاستحقاقِ لَهُ؛ وهو الإساءَةُ، والقراءةُ الفاشيةُ لا يُتَنَاول من ظاهرها عِلَّةُ إصابةِ العذاب له، وأنَّ ذلك لشيءٍ يرجع إلى الإنسان، وإن كُنَّا قد أحطنا علمًا بأنَّ الله تعالى لا يظلم عبادَه، وأنَّه لا يعذِّبُ أحدًا منهم إلا بما جَنَاه واجْتَرَمَهُ على نفسه، إلا أنَّا لم نعلم ذلك من هذه

(١) الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٨: ١٥١.

الآية؛ بل من أماكن غيرها. وظاهر قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَشَآءُ﴾ بالشين مُعْجَمَةً رُبَّمَا أوهَمَ من يَضعُف نظرُه من المخالفين أنَّه يُعَذِّب من يشاء من عباده، أساءَ أو لَمْ يُسِئْ. نعوذ بالله مَنْ اعتقادِ ما هذه سبيلُه، وهو حسبنا ووليّنَا"(١).

فكلام ابن جِنّي هنا يقوم على أنَّ القراءة الشاذة «من أَسَاءَ»؛ أيْ من فعلَ فعلاً سَيِّئًا هي أصرحُ وأوضحُ في الدلالة على العدل من القراءة المتواترة «من أشاء». ثم صرح ابن جِنّي بمراده في ذلك؛ وأنَّ قراءة «من أشاء» ليس فيها تنصيصٌ على العلة؛ بخلاف قراءة «من أساء»؛ ففيها تنصيص على علة إِصَابَةِ العذابِ.

المناقشة والترجيح:

١-إنَّ عَدْلَ الله تعالى مُوَضَّح في الآية نفسِها بقوله تعالى: ﴿أُصِيبُ بِهِۦ﴾؛ فالتعبيرُ بالإصابةِ دونَ التَّعذيبِ يَدُلُّ على أنَّ العذابَ عندما يقعُ فإنَّمَا يَقَعُ بقَصْدِ شخصٍ بعينِهِ؛ بسبب جنايةٍ ارتكبَها(٢).

٢-إنَّ التعبير ب (من أساء) فيه إيهامٌ بشيءٍ أعظمَ مما ذكره ابن جِنّي؛ فهو يُوهِمُ مسألةَ إنفاذِ الوعيدِ عند المعتزلةِ(٣)، وأنَّ الله تعالى واجبٌ عليه إيقاعُ العذابِ على المسيءِ، وفي هذا سوءُ أدبٍ معه جَلَّ وَعَلَا.

٣-إنَّ الأَمْرَ عكسُ ما ذَكَرَهُ ابن جِنّي؛ فتعليق العذاب بالمشيئة دون الإساءة فيه تمامُ عَدْلٍ، وزيادةُ فَضْلٍ؛ إذْ يُفْهَمُ منه أنَّ المغفرةَ جائزةٌ عقلًا ولو للمسيءِ الذي لم يتُبْ(٤)،

---

(١) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٢٦١.

(٢) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (صوب)؛ ونخبة من العلماء بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي"، ١٤: ٦٥٨.

(٣) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤٦١.

(٤) عبد الكريم بن هوازن القشيري، "لطائف الإشارات". تحقيق إبراهيم البسيوني، (ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١: ٥٧٦.

وبخاصة أنَّ (مَنْ) في (من أشاء) مُوغِلَةٌ في الإبهام، فقد ينالُ المغفرةَ المحسنُ أَوِ الْمُسِيءُ.

٤-إنَّ التعليق بالمشيئة إشارةٌ إلى قُرب المسامحة والعفو؛ لأنَّ مشيئة الله تعالى أقرب إلى العفو، ورحمته سبقت غضَبَه(١).

المبحث الثاني: الأسس التي بَنَى عليها ابْنُ جِنِّي ترجيحاته للقراءة الشاذة وتقييمها

يختص هذا المبحث باستخلاص القواعد والأسس التي بنى عليها ابن جِنّي ترجيحه للقراءة الشاذَّة، وتقييم مسلكِه في ذلك، وَيَجْدُرُ التَّنْبيهُ إلى أنَّ الكلام هنا يتعلق فقط بترجيحِهِ القراءةَ الشاذةَ على المتواترة، لا بيان منهجه الكامل في كتابه.

فمِنْ خلالِ المبحثِ السابقِ يَظْهَرُ أَنَّ الأسسَ التي اعتمد عليها رحمه الله ستة:

١-الاستحسان البَحْت.

٢-التَّمَحُّل والتَّكَلُّف.

٣-قُوَّة المعنى وتأثيره.

٤-تقديم القياس على كثرة الاستعمال.

٥-اعتمادُ قواعدَ عامَّةٍ وعدم مخالفتها.

٦-عَزْلُ الآية عن سياقها.

المطلب الأول: الاستحسان البَحْت

بِتَتَبُّعِ ترجيحاتِ ابن جِنّي، واسْتِحْسَانِهِ لقراءةٍ شاذَّةٍ يَظْهَرُ جليًّا أنَّه يُقَدِّمُ الاستحسانَ والميلَ النفسيَّ والحِسَّ على ما يعارضه، وهذا ليس تَقَوُّلًا عليه رحمه الله؛ بل هو تصريحُهُ نفسه؛ إِذْ قَالَ: "وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحِسِّ فَقَدْ سَقَطَتْ كُلْفَةُ إِتْعَابِ النَّفْسِ"(٢). نعم، قدْ رزقَهَ الله تعالى ذهنًا وقَّادًا، وعبقريةً فذَّةً، وقدْ وصلَ إلى

(١) نخبة من العلماء بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي"، ١٤: ٦٦٠.

(٢) ابن جِنّي، "المحتسَب"، ١: ٦٢.

درجة من العلم ما يأذن له بالاجتهاد، وذلك يظهر جليًّا في كلامه، إلَّا أنَّ ذلك لا يعني التَّرجيح ركونًا إلى راحةِ النَّفس لوجهٍ ما.

ويظهر ضعفُ هذا المسلك جليًّا في الآتي:

١-إهمال بعض القواعد التي لا تخفى على مثله، وعدمُ استحضارها. كقاعدة (نفي الأعم يستلزم نفي الأخص)، وذلك عند الكلام على ﴿تَنسَوُاْ﴾، و﴿مُتَجَانِفٍ﴾، و﴿يَدْرُسُونَهَا﴾. وكالمشاكلة، وذلك عند الكلام على ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾، و﴿يُرَآءُونَ﴾، و﴿فَوَسَطْنَ﴾، و﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾. ومثل كون (مَنْ) مُوغِلة في الإبهام، وذلك عند الكلام على ﴿مَنْ أَشَآءُ﴾.

٢-التَّغافُلُ عن الآيات الكثيرة المخالفة للقراءة الشاذَّة؛ لئلا تكون حُجَّة في الاستدلال عليها. كما تغافل عن الآيات التي فيها ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾؛ لنصرة قراءة (تناسَوا) الشاذَّة.

٣-تداخل الأقوال وعدم اطِّرادها. وذلك عند ترجيحه أنَّ (تناسَوا) للتَّغافل والتَّظاهر، ثم استدلاله على حُسْنِها بأنَّ (تفاعل) تليق بالجماعة مُوحِيًا بأنها للمشاركة؛ فالتبس الأمر عليه وأدخل معنى المشاركة في معنى التظاهر. وكاعتماده قاعدة (عدم التقدير أولى من التقدير) عند موضع ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، وموضع ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، ثم تركُها عند موضع ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، و﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾؛ استحسانًا لهما.

٤-إهمال معانٍ محتملة مِنْ معاني حروف الزيادة، قد تكون أقوى من التي ذكرها، ولا يذكر حتى احتماليَّتها. كما في موضع ﴿يُرَآءُونَ﴾، و﴿مُتَجَانِفٍ﴾، و﴿يَدْرُسُونَهَا﴾، و﴿يُبَشِّرُ﴾، و﴿تَفَسَّحُواْ﴾.

٥-تناقض الأقوال؛ فتارةً يخبر أنَّ الدليل المطلوب من الكفار يحتاج أنْ يكون قويًّا واضحًا صريحًا، يجب لفهمه كثرة الدراسة؛ ليتناسب ذلك مع (يدَّرسونها). وتارةً أخرى يخبر بأنَّ المطلوب أدنى دليل وأقلُّه وإنْ كان حكاية شاذَّةً؛ ليتناسب ذلك مع (أثْرَة).

المطلب الثاني: التَّمَحُّل والتَّكَلُّف

أَخَذَ ابنُ جِنِّي رحِمه الله على نفسه عهدًا في مقدِّمته أن ينصرَ القراءة الشاذَّةَ، وأنْ يدفعَ عنها أيَّ شائبة تُكَدِّرُها، وأنكر تسميتها بالشاذَّة تمهيدًا لذلك؛ ما جَعَلَهُ هو اللغوي العبقري الشديد في قواعده، يتنازل عن كثيرٍ مما يقوله في كتبه، في سبيل نُصْرَةِ القراءة الشاذَّة، حتى إنَّهُ لَيَذكُرُ قراءة شاذَّةً ركيكةً يعترفُ هو نفسُه بركاكتها، ثم يحاول تبريرَها بأي وسيلة دفاعًا عنها، وهذا كثير جدًّا في كتابه، إلَّا أنَّ الموضوع هنا يتعلَّق بترجيحاته فقط دون غيرها؛ فيُكتَفى بذلك، فيُلْحَظُ أنَّه يتكلَّف تكلُّفًا شديدًا ليُثْبِتَ صحَّة الشواذِّ. وفيما يلي أمثلة تؤيد هذا الكلام:

١-عندما تكلَّمَ على (تناسَوا)، جَعَلَ يذكر كلامًا طويلًا يتكلف فيه تأويل النسيان، وكان بإمكانه الاختصار بحمل النسيان على المعنى الظاهر منه؛ وهو الترك.

٢-في معرض كلامه على (يهبُط)، و (فاجنُح)، و (نحشِرهم)، ذكر قواعدَ صرفيَّةً لا دليل عليها، ثم هو نفسُهُ قال إنَّ القاعدة التي ذكرَها متداخلةٌ، ويجوزُ فيها الوجهان، مع أنَّ السماع والقياس ليس في صفِّه، ولكنه ظل مُصِرًّا على قوله. والكلام على (الأشُر) شبيه بها.

٣-عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، رجَّحَ قراءة الرفع حسب قواعد الاسم المشغول عنه، ثم هو نفسُهُ خالف القاعدة التي ذكرها عندما خاض في ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾؛ بهدف ترجيحها، وكان مخرجُهُ فيها أنَّ عدم التقدير أولى، ولم يلبَثْ أنْ خالفَ قاعدتَهُ الأخيرة عند ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، و﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾. فتَمَحُّلُهُ فيها ليرجح القراءة الشاذة واضح.

٤-لَمَّا ذَكَرَ القراءة الشَّاذَّةَ (فَطَرَ السماوات)، استدلَّ بكلام أبي عبيدة في ذلك، مع أنَّ كلام أبي عبيدة يرجِّحُ خلافَ ما يريد، ولكنَّهُ أبقاهُ لاحتمال أدنى شبهة دليل على ما يريد، وإن كان ضعيفًا.

٥-في قراءة ﴿مَنْ أَشَآءُ﴾ جَعَلَ يذكُرُ مؤدَّاها الذي يخالف عدلَ الله تعالى، ويتكلَّفُ ذاك المعنى؛ ليرجح قراءة (من أساء)، تاركًا وراءه مسألةً أعظم من التي

ذكرها؛ وهي إنفاذ الوعيد على القراءة الشاذة.

ومما يؤخذ على ابْن جِنّي في هذا المسلك:

١-هذا المسلك فيه عُدُولٌ عن الحياديَّة والموضوعيَّة التي يجب على الباحث أو الكاتب الدخولُ بها؛ مما يجعلُهُ يجيء بالنتيجة المسبقة قبل الخوض في مناقشته، ومِنْ ثَمَّ إحضار كلِّ ما هَبَّ ودَبَّ من الأدلة ليثبتَ كلامه.

٢-إنَّ التكلُّفَ في إثبات قراءة ما، لا يتناسَبُ وعظَمَةَ كلام الله تعالى؛ إذْ إنَّ النَّظْمَ القرآنيَّ بليغٌ سهلٌ مُعْجِزٌ دون كُلفَةٍ أو تكلُّف، ومحاولةُ التمحُّل كما فَعَلَ رحِمه الله فيها تقليل -غير مقصود- من شأنِ الكلام الجليل الذي تحَدَّى به اللهُ تعالى الإنسَ والجنَّ جميعًا.

٣-إنَّ مَنهجَ العلماء أنْ يأتوا بأقوى الأدلة لإثباتِ الحق، وترجيحُ قراءة شاذَّةٍ دون دليل أو حتى شبهة دليل، مخالف لمنهج العلماء.

٤-إنَّ هذا الطريق الشَّائكَ يجعلُ بعضَهم يرمي ابنَ جِنّي رحِمه الله بالاعتزال كما مرَّ في مسألة إنفاذ الوعيد، والظاهر أنَّه ليس كذلك، إلَّا أنَّ تكلُّفَ الدليل بأقصى جُهْدٍ قد يُدخِلُهُ في متاهاتٍ تجعل بعضَهم يتكلم في عقيدته وأفكاره.

المطلب الثالث: قُوَّة المعنى وتأثيره

يميلُ ابن جِنّي إلى ترجيح القراءة الشاذَّة بوجود معنىً يزيد الكلمةَ قُوَّةً وتأثيرًا، ويظهر ذلك في أمرَيْن:

١-ترجيحه لمعنى التكثير والقوة من معاني حروف الزيادة، حيث ورد هذا الاحتمال. كما في (أُوَفِّ)، و (يُرَؤُّون)، و (فوسَّطن)، و (متجنِّف)، و (يدَّرسونها).

٢-تعبيره بألفاظ فيها إلماحٌ إلى زيادة تأثير القراءة الشاذَّة، كقوله: "أَذْهَبُ في الذَّم"، أو "أَذهَبُ في معنى الثناء"، أو "أوكد في معناه"، عند كلامه على (أفَحَسِبُ الذين كفروا)، و (فطر السماوات)، و (والأرحامُ).

وما ذهب إليه رحمه الله غير لازم؛ للسببَيْن الآتيَيْن:

١-أنَّ القوَّة والتكثير وإنْ كانا مُرادَيْن في بعض المواضع، فإنَّ غيرها من المواضع لا يعطي المعنى الكامل والبلاغة التامَّةَ إلا بعدم وجود معنى التكثير فيه، وقد سبق

بيان ذلك في موضعه.

٢-أنَّ السياق قد لا يُراد به المبالغة في الذم أو تأكيد معنى الكلمة؛ بل يتَّجه إلى معنى آخر أبلغ من ذلك. أو أنَّ هذه المعاني قد لا تتأتَّى بمعنى التكثير؛ بل بقرينة أخرى. كما مرَّ في تلك المواضع.

المطلب الرابع: تقديم القياس على كثرة الاستعمال

النَّاظِرُ في كتب ابن جِنّي يجده مُولَعًا بمسألة القياس، وهو مَنْ قال: "مسألة واحدة من القياس، أَنْبَلُ وأَنْبَهُ من كتاب لغة"(١). ومسيره على هذا الأساس جَعَلَهُ كثيرًا ما يُرَجِّحُ القراءة الشَّاذَّة على المتواترة؛ لمخالفة الأخيرةِ القياسَ؛ بل لشذوذها السَّماعيِّ، وأحيانًا القياسيِّ، وهذا هو مذهَبُهُ؛ إذْ إنَّه يُقدِّم القياس على الشاذِّ في الاستعمال(٢). ولكنَّ مذهبَه هذا مُطَّرِد عند شذوذ السَّماع، أو ضعف القياس، أمَّا عند كثرة الاستعمال، أو تساوي القياس، فمذهبه مجانبٌ للصواب. كما فعل في موضع (يهبُط)، و (نحشِرهم)، و (فاجنُح)، و (الأشُر).

والترجيح بالقياس غير ملزمٍ؛ للأسباب الآتية:

١-أنَّ القياسَ قد يكون موافقًا للقراءتين: المتواترة والشاذَّة، إلا أنه لا يذكر موافقته للمتواترة؛ فيرجِّح الشاذة.

٢-أنَّ القياس ولو كان في الشاذَّة أقوى إلا أنَّ وجودَه وهو قويٌّ ومدعومٌ بالسماع وكثرةِ الاستعمالِ يجعلُهُ مُرَجحًا للقراءة المتواترة.

٣-أنَّ القياس كثيرًا ما يكون متردِّدًا بين أمرَيْن، ولا يمكن الترجيح بينهما إلا بالرجوع إلى السماع.

٤-أنَّ كثرةَ الاستعمال وسهولةَ اللفظ على اللسان، مع عدم مخالفة القياس

(١) ابن جِنّي، "الخصائص"، ٢: ٩٠.

(٢) ابن جِنّي، "الخصائص"، ١: ٩٨

الصريح، موافقٌ للمقصد الذي أُنزِلت القراءات القرآنية مِنْ أجله؛ إذْ إنها جزء من الأحرف السبعة، وقد أنزلها الله تعالى تخفيفًا على الأمة.

المطلب الخامس: اعتماد قواعد عامة وعدم مخالفتها

مِمَّا يُرَجِّح ابن جِنِّي القراءة الشاذَّة به: استعماله قاعدةً عامةً، دون النَّظر إلى ما يحيط بها مِنْ مُنَغِّصات تُضْعِف من الاستدلال بها في موضع بذاته. ومن ذلك: توجُّهُهُ إلى ترجيح القراءة الشاذَّة حيثما صِير بالكلمة من الفضْلَة إلى الرُّكن. والحمل على الابتداء مُقدَّم دائمًا. وتعُّدد الجُمَل يُعطي زيادة في المعنى المراد كالثناء أو الذَّم أو التوكيد.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّه ما مِنْ عامٍّ إلا وقد خُصَّ، وكلُّ قاعدة لها استثناء، فالحَمْلُ على الابتداء مثلًا قد يُخالف قاعدة أخرى مثل: (عدم التقدير أولى من التقدير). كما في موضع ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾، و﴿وَأَرۡجُلِكُمۡ﴾. أو قد يأتي الحمل على الابتداء بمعنىً مختلف ليس فيه من البلاغة ما يحمله الاستثناء. كما في موضع ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾، و﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، و﴿أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ﴾.

٢- إنَّ اعتماد قاعدة عامة فقط دون النظر إلى ما يحيطها، يُشْغِلُ عن البحث عن قرائن تخالفُها وتقوي الوجه الآخر. سواء أكانت القرينة معنويَّة كما في موضع ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾، أم تركيبيَّة كما في موضع ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.

المطلب السادس: عَزْلُ الآية عن سِياقِها

وهذا مما برزَ واضحًا في مسلكِهِ رحمه الله؛ إذْ إنَّه ينظر إلى الكلمةِ وَحْدَهَا، ويُحلِّلها من جهةٍ صرفيَّة أو بلاغيَّة، ويذكر ما فيها من المعاني والقوة، وما فيها من اللطائف، ويغفل عن سباقها ولحاقها، وأنَّ المعنى على القراءة المتواترة قد يكون أقوى بربطه مع الكلمات والآيات المحيطة بها. كما في موضع ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ

كَفَرُوٓاْ﴾، و﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ و﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾، و﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، و﴿أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ﴾.

وضَعْفُ هذا المسلك واضح؛ فالقرآن الكريم كالجزء الواحد، يترابط من جميع جهاته، والوحدة الموضوعية فيه تدلُّ على عظمتِهِ وإعجازِهِ، حتى إنَّ أسماءَ السورِ وموضوعاتِها ترتبط بكلماتها ترابطًا وثيقًا. وإذا كانت كلمات السورة نفسِها ترتبط بكلمات السور قبلها وبعدها، فكيف يُتجاهَل ترابطها مع الكلمات المحيطة بها؟

الخاتمة

الحمد لله بذكره تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

في ختام هذا البحث هذا تسجيل لأبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال بحثهما، مع بعض التوصيات:

أولًا: نتائج البحث:

١-تسميةُ القراءات المخالفة لشروط المتواترة ب «الشاذَّة» أمرٌ معروفٌ من قَبْلِ ابن جِنّي، ولم يكن ابن جِنّي راضيًا عن تلك التسمية.

٢-تضمن كتاب (المحتسَب) واحداً وَعِشْرِينَ موضعًا نصَّ فيها ابْن جِنّي صراحةً على تقديم القراءات الشاذة على المتواترة؛ وذلك بعدة ألفاظ؛ نحو: أبلغ، وأقيس... إلخ. وقد تَرَجَّحَ لدى الباحِثَيْنِ أنَّ القراءات المتواترة هي التي أصابت مفصلَ البلاغةِ في جميع تلك المواضعِ.

٣-ترجيحُ القراءاتِ الشاذَّةِ المقطوعِ بشُذُوذِها مُنذُ القُرُونِ الأُوَلِ على القراءاتِ المتواترةِ، أو جَعْلُها في رُتْبَتِها، يُعيدُ الاختلافَ والافتراقَ في الأحرف الذي وُئِدَ في زَمَنِ عثمانَ رضي اللهُ عنه، وفي ذلك خَطَرٌ عظيمٌ على الأُمَّةِ. وبخاصة في هذا الوقت الذي اجتمعت فيه قوى الشرِّ للطعن في دين الإسلام.

٤-اعتمد ابن جِنّي رحِمه الله في ترجيحه للقراءة الشاذَّة على أُسُسٍ سِتَّةٍ؛ وهي: الاستحسان البَحْت، والتَّمَحُّل والتَّكَلُّف، وقُوَّة المعنى وتأثيره، وتقديم القياس على كثرة الاستعمال، واعتمادُ قواعدَ عامَّةٍ وعدم مخالفتها، وعَزْلُ الآية عن سياقها. وهي

أُسُسٌ غَيْرُ مُنْضَبِطَة ولا مُنْصِفَة.

٥-ركَّز ابْن جِنِّي كثيرًا في ترجيحه للقراءات الشاذة على المتواترة على الأوزان الصرفية، ومعاني زيادات الأفعال، وبخاصة صيغة (فَعَّلَ)، وهِيَ وإنْ كانت ذات أثرٍ عظيمٍ في المعنى إلَّا أنَّ الاستغناءَ بها عن ما سواها يُعَدُّ خَلَلًا مَنْهَجِيًّا يُوقِعُ في الزَّلَلِ.

٦-المقياسُ اللُّغَوِيُّ لا يصلحُ لإثباتِ صحَّةِ قراءةٍ ولا لِنفيها، ولَوْ كانتْ بلاغةُ الكلامِ وَحْدَها مُصَحِّحَةً لِكَوْنِهِ قُرْآنًا لَفُتِحَ بابُ طَعْنٍ في القُرآن الكريمِ وقراءاتِهِ لا يُوصَدُ.

٧-كَوْنُ بلاغةِ القراءةِ دليلاً على صِحَّتِها هُوَ كلامٌ هادمٌ للقراءاتِ الشَّاذَّةِ بِقَدْرِ ما هُوَ خادِمٌ لها؛ إذ يقتضي هذا أنَّ ما قلَّتْ بلاغَتُهُ مِنَ القراءاتِ، أَوْ عَرِيَ عَنْهَا فَهُوَ ليسَ بِصَحيحٍ. والمنهج العلمي السديد يقتضي أن يُعتمد في تصحيح القراءات على الشروط الثلاثة المعروفة التي اعتمدها علماء القراءات رحمهم الله.

٨-عند الكلام على آياتِ القرآنِ الكريمِ وقراءاتِهِ يجب الإحاطةُ بجميعِ جوانِبِها؛ صرفًا ونحوًا وبلاغةً وفقهًا وأصولًا وغيرِها. وإهمالُ واحدٍ من هذه الجوانبِ يُؤدِّي إلى مجانبةِ الصوابِ.

٩-القرآن الكريم وقراءاتُهُ حُجَّةٌ على اللُّغَةِ؛ فلا يُتعامَلُ معهما معاملةَ العَرْض على اللُّغة سماعًا أو قياسًا؛ بل هما الأساس في ذلك. وادِّعاءُ مخالفتهما لشيء منها قد يكون وَهْمًا، أو جهلًا.

١٠-عَزْلُ الآيات عن سياقها سببٌ مِنْ أسبابِ الفهمِ السَّقِيمِ لِوُجُوهِ قراءاتِها المتواترةِ، الذي يُوهِمُ قِلَّةَ بلاغتها، ويُلْجِئُ إلى ترجيحِ قراءةٍ شاذَّةٍ عليها، مع ما بينهما من البونِ الواسعِ.

ثانيًا: التوصيات:

١-عمل دراسةٍ شاملةٍ فاحصةٍ لموقف ابنِ جِنِّي من القراءات المتواترة والشاذَّة في كتابه (المحتسَب)؛ لتَبْيينِ ما يتَّفق من ذلك مع المقرَّراتِ في علم القراءات وما يُخالفها.

٢-عَمَلُ مزيدٍ من الدراسات التي تُثْبِتُ أنَّ القراءاتِ الشاذَّةَ مهما كان فيها من البلاغة فإنها لن تكون أَبْلَغَ من القراءات المتواترة.

فهرس المصادر والمراجع

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق هدى محمود قراعة. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).

الأزهري، محمد بن أحمد. "معاني القراءات". (ط١، الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ١٩٩١م).

الأشموني، علي بن محمد. "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "نزهة الألبَّاء". تحقيق إبراهيم السامرائي. (ط٣، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥م).

إلكيا الهراسي، علي بن محمد. "أحكام القرآن". تحقيق موسى محمد علي وعزة عطية. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).

الآلوسي، محمود بن عبد الله. "روح المعاني". تحقيق علي عبد الباري عطية. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع المسند الصحيح". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

بريك، محروس السيد. "الأبعاد الدلالية لأسلوب الاشتغال: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم". مجلة العلوم العربية ٢١، (٢٠١١م): ١٧-٢٠.

البقاعي، إبراهيم بن عمر. "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور". تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م).

البيضاوي، عبد الله بن عمر. "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ).

ابن التمجيد، مصطفى بن إبراهيم. "حاشيتا القونوي وابن التمجيد على

البيضاوي". تحقيق عبد الله محمود عمر. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

التنوخي، المفضل بن محمد. "تاريخ العلماء النحويين". تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو. (ط٢، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م).

الثعالبي، عبد الملك بن محمد. "يتيمة الدهر". تحقيق محمد مفيد قمحية. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).

الثعلبي، أحمد بن محمد. "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق أبي محمد بن عاشور. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م).

ابن الجزري، محمد بن محمد. "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي محمد الضباع. (القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى).

الجندي، أحمد علم الدين. "دراسة حول ثلاثة مصطلحات في دراسة اللهجات". مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ٦، (١٩٨٣م).

ابن جِنّي، عثمان بن جِنّي. "الخصائص". (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ابن جِنّي. عثمان بن جِنّي. "المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات". تحقيق علي النجدي وآخرين. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد جميل. (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).

الحملاوي، أحمد بن محمد. "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).

ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان". تحقيق إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م).

ابن دُرُستَوَيْه، عبد الله بن جعفر. "تصحيح الفصيح وشرحه". تحقيق محمد بدوي المختون. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م).

الدماميني، محمد بن أبي بكر. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، (ط١، ١٩٨٣م).

الدماميني. محمد بن أبي بكر. "شرح الدماميني على مغني اللبيب". تحقيق أحمد عزّو عناية. (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م).

الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن". تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

أبو زهرة، محمد بن أحمد. "زهرة التفاسير". (القاهرة: دار الفكر العربي).

زين الدين الرازي، محمد بن أبي بكر. "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م).

السرخسي، محمد بن أحمد. "أصول السرخسي". (بيروت: دار المعرفة).

أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد محمد الخراط. (دمشق: دار القلم).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

ابن سيده، علي بن إسماعيل. "المخصص". تحقيق خليل إبراهيم جفال. (ط١، بيروت: دار إحياء التراق العربي، ١٩٩٦م).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "بغية الوعاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (صيدا: المكتبة العصرية).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق فؤاد علي منصور. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية).

ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري". تحقيق محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م).

الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد. "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).

صاحب حماة، إسماعيل بن علي. "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق رياض بن حسن الخوام. (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق أحمد محمد شاكر. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م).

الطيبي، الحسين بن عبد الله. "حاشية الطيبي على الكشاف". تحقيق إياد محمد الغوج، (ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ٢٠١٣م).

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. "التحرير والتنوير". (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله "التمهيد". تحقيق سليم محمد عامر ومحمد بشار عواد. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٧م).

ابن العربي، محمد بن عبد الله. "أحكام القرآن". (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م).

ابن عرفة، محمد بن محمد. "تفسير ابن عرفة". تحقيق جلال الأسيوطي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. "الممتع الكبير في التصريف". (ط١، لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).

العطار، حسن بن محمد. "حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع". (بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز". تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. "إعراب القراءات الشواذ". تحقيق عبد الحميد السيد عبد المجيد. (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث).

أبو علي الفارسي، أحمد بن عبد الغفار. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. (ط٢، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م).

العمري، أحمد بن يحيى. "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار". (ط١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ).

الفخر الرازي، محمد بن عمر. "مفاتيح الغيب". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).

الفراء، يحيى بن زياد. "كتاب فيه لغات القرآن". تصحيح جابر بن عبد الله السريع، (١٤٣٥هـ).

الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق محمد علي النجار وآخرين. (ط١، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. "البلغة". (ط١، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م).

الفيومي، أحمد بن محمد. "المصباح المنير". (بيروت: المكتبة العلمية).

القاسمي، محمد جمال الدين محمد. "محاسن التأويل". تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م).

القزويني، محمد بن سعد الدين الخطيب. "الإيضاح في علوم البلاغة". (ط٤، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م).

القشيري، عبد الكريم بن هوازن. "لطائف الإشارات". تحقيق إبراهيم البسيوني، (ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

القفطي، علي بن يوسف. "إنباه الرواة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م).

ابن القوطية، محمد بن عمر. "كتاب الأفعال". تحقيق علي فودة. (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق علي شيري. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م).

ابن ماكولا، علي بن هبة الله. "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. (ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م).

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. "المسند الصحيح المختصر". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

مكي، مكي بن أبي طالب القيسي. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق حاتم

الضامن. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

المنتجَب الهمذاني، المنتجب بن أبي عز. "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد". (ط١، المدينة المنورة: دار الزمان، ٢٠٠٦م).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

المهدوي، أحمد بن عمار. "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل". تحقيق محمد زياد شعبان، وفرح نصري شيخ البزورية. (ط١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

النحاس، أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

نخبة من علماء مجمع القرآن الكريم بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي". (ط١، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣م).

النووي، يحيى بن شرف. "المجموع شرح المهذب". (بيروت: دار الفكر).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر).

ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله. "معجم الأدباء". تحقيق إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م).

ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

bibliography

al-Akhfash, Abū al-Ḥasan Sa‘īd ibn ms‘dh. "ma‘ānī al-Qur’ān". taḥqīq Hudá Maḥmūd Qurrā‘ah. (1st edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1990CE).

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "ma‘ānī al-qirā’āt". (1st edition , al-Riyāḍ: Markaz al-Buḥūth fī Kullīyat al-Ādāb fī Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd, 1991CE).

al-Ashmūnī, ‘Alī ibn Muḥammad. "sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1998CE).

al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Nuzhat al’lbbā’". taḥqīq Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī. (3rd edition , al-Zarqā’: Maktabat al-Manār, 1985CE).

Ilkyā alhrāsy, ‘Alī ibn Muḥammad. "Aḥkām al-Qur’ān". taḥqīq Mūsá Muḥammad ‘Alī w‘zh ‘Aṭīyah. (2nd edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1405AH).

al-Ālūsī, Maḥmūd ibn ‘Abd Allāh. "Rūḥ al-ma‘ānī". taḥqīq ‘Alī ‘Abd al-Bārī ‘Aṭīyah. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1415AH).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. "al-Jāmi‘ al-Musnad al-ṣaḥīḥ". taḥqīq Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir. (1st edition , Bayrūt: Dār Ṭawq al-najāh, 1422AH).

Burayk, Maḥrūs al-Sayyid. "al-ab‘ād al-dalālīyah li-uslūb al-ishtighāl: dirāsah taṭbīqīyah fī al-Qur’ān al-Karīm". Majallat al-‘Ulūm al-‘Arabīyah 21, (2011CE).

al-Biqā‘ī, Ibrāhīm ibn ‘Umar. "naẓm al-Durar fī tanāsub al-āyāt wa-al-suwar". taḥqīq ‘Abd al-Razzāq Ghālib al-Mahdī. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1995CE).

al-Bayḍāwī, ‘Abd Allāh ibn ‘Umar. "Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta’wīl". taḥqīq Muḥammad ‘Abd al-Raḥmān al-Mar‘ashlī. (1st edition , Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1418AH).

Ibn altmjyd, Muṣṭafá ibn Ibrāhīm. "ḥāshiyatā al-Qūnawī wa-Ibn altmjyd ‘alá al-Bayḍāwī". taḥqīq ‘Abd Allāh Maḥmūd ‘Umar. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1422h-2001CE).

al-Tanūkhī, al-Mufaḍḍal ibn Muḥammad. "Tārīkh al-‘ulamā’

al-naḥwīyīn". taḥqīq ʻAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw. (2nd edition , al-Qāhirah: Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, 1992CE).

al-Thaʻālibī, ʻAbd al-Malik ibn Muḥammad. "Yatīmat al-dahr". taḥqīq Muḥammad Mufīd qamḥīyah. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1983CE).

al-Thaʻlabī, Aḥmad ibn Muḥammad. "al-kashf wa-al-bayān ʻan tafsīr al-Qurʼān". taḥqīq Abī Muḥammad ibn ʻĀshūr. (1st edition , Bayrūt: Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-ʻArabī, 2002CE).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad. "al-Nashr fī al-qirāʼāt al-ʻashr". taḥqīq ʻAlī Muḥammad al-Ḍabbāʻ. (al-Qāhirah: al-Maṭbaʻah al-Tijārīyah al-Kubrá).

al-Jundī, Aḥmad ʻilm al-Dīn. "dirāsah ḥawla thalāthat muṣṭalaḥāt fī dirāsah al-Lahajāt". Majallat al-Baḥth al-ʻIlmī wa-al-Turāth al-Islāmī 6, (1983CE).

Ibn Jinnī, ʻUthmān ibn Jinnī. "al-Khaṣāʼiṣ". (4th edition, al-Qāhirah: al-Hayʼah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb).

Ibn Jinnī. ʻUthmān ibn Jinnī. "almḥtsab fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirāʼāt". taḥqīq ʻAlī al-Najdī wa-ākharīn. (al-Qāhirah: al-Majlis al-Aʻlá lil-Shuʼūn al-Islāmīyah, 1994CE).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr". taḥqīq Ṣidqī Muḥammad Jamīl. (Bayrūt: Dār al-Fikr, 1420AH).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʻArab". taḥqīq Rajab ʻUthmān Muḥammad, (1st edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1998CE).

al-Ḥamalāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Shadhā al-ʻurf fī Fann al-ṣarf". taḥqīq Naṣr Allāh ʻAbd al-Raḥmān, (al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd).

al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʻAlī. "Tārīkh Baghdād". taḥqīq Muṣṭafá ʻAbd al-Qādir ʻAṭā. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1417AH).

Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad. "wafayāt al-aʻyān". taḥqīq Iḥsān ʻAbbās. (1st edition , Bayrūt: Dār Ṣādir, 1900CE).

Ibn durustawayh, ʻAbd Allāh ibn Jaʻfar. "taṣḥīḥ al-faṣīḥ wa-sharaḥahu". taḥqīq Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (al-Qāhirah: al-Majlis al-Aʻlá lil-Shuʼūn al-Islāmīyah, 1998CE).

al-Damāmīnī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "taʻlīq al-farāʼid ʻalá Tas′hīl al-Fawāʼid". taḥqīq Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān al-Mufaddá, (1st edition , 1983CE).

al-Damāmīnī. Muḥammad ibn Abī Bakr. "sharḥ al-Damāmīnī ʻalá Mughnī al-labīb". taḥqīq Aḥmad ʻzzw ʻInāyat. (Bayrūt: Mu'assasat al-tārīkh al-ʻArabī lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, 1428AH).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Siyar Aʻlām al-nubalā'". taḥqīq majmūʻah bi-ishrāf Shuʻayb al-Arnā'ūṭ. (3rd edition , Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 1985CE).

al-Raḍī al-Istrābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib". taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd wa-ākharīn. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1975CE).

al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī. "maʻānī al-Qur'ān". taḥqīq ʻAbd al-Jalīl ʻAbduh Shalabī. (1st edition , Bayrūt: ʻĀlam al-Kutub, 1988CE).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻUmar. "al-Kashshāf ʻan ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl". (3rd edition , Bayrūt: Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1407AH).

Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad. "Zahrah al-tafāsīr". (al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-ʻArabī).

Zayn al-Dīn al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "Mukhtār al-ṣiḥāḥ". taḥqīq Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, (ṭ5, Bayrūt: al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 1999CE).

al-Sarakhsī, Muḥammad ibn Aḥmad. "uṣūl al-Sarakhsī". (Bayrūt: Dār al-MaʻrifaAH).

Abū al-Saʻūd, Muḥammad ibn Muḥammad al-ʻImādī. "Irshād al-ʻaql al-salīm ilá mazāyā al-Kitāb al-Karīm". (Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-maṣūn fī ʻulūm al-Kitāb al-maknūn". taḥqīq Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ. (Dimashq: Dār al-QalaCE).

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān. "al-Kitāb". taḥqīq ʻAbd al-Salām Hārūn. (3rd edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1988CE).

Ibn sydh, ʻAlī ibn Ismāʻīl. "almkhṣṣ". taḥqīq Khalīl Ibrāhīm Jaffāl. (1st edition , Bayrūt: Dār Iḥyā' altrāq al-ʻArabī, 1996CE).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʻAbd Allāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". taḥqīq Aḥmad Ḥasan Mahdalī wa-ʻAlī Sayyid ʻAlī. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2008CE).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr.

"Bughyat al-wu‘āh". taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (Ṣaydā: al-Maktabah al-‘AṣrīyaAH).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Muz′hir fī ‘ulūm al-lughah wa-anwā‘hā". taḥqīq Fu’ād ‘Alī Manṣūr. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1998CE).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘". taḥqīq ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (Miṣr: al-Maktabah al-TawfīqīyaAH).

Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ‘Alī. "Amālī Ibn al-Shajarī". taḥqīq Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, (1st edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1991CE).

al-Shihāb al-Khafājī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Ḥāshiyat al-Shihāb ‘alá tafsīr al-Bayḍāwī". taḥqīq ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī, (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1417AH).

ṣāḥib Ḥamāh, Ismā‘īl ibn ‘Alī. "al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf". taḥqīq Riyāḍ ibn Ḥasan al-Khawwām. (Bayrūt: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 2000CE).

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān". taḥqīq Aḥmad Muḥammad Shākir. (1st edition , Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 2000CE).

al-Ṭībī, al-Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh. "Ḥāshiyat al-Ṭībī ‘alá al-Kashshāf". taḥqīq Iyād Muḥammad al-Ghawj, (1st edition , Jā’izat Dubayy al-Dawlīyah lil-Qur’ān al-Karīm, 2013CE).

Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad. "al-Taḥrīr wa-al-tanwīr". (Tūnis: al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, 1984CE).

Ibn ‘Abd al-Barr, Yūsuf ibn ‘Abd Allāh "al-Tamhīd". taḥqīq Salīm Muḥammad ‘Āmir wa-Muḥammad Bashshār ‘Awwād. (1st edition , Landan: Mu’assasat al-Furqān lil-Turāth al-Islāmī, 2017CE).

Ibn al-‘Arabī, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. "Aḥkām al-Qur’ān". (3rd edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2003CE).

Ibn ‘Arafah, Muḥammad ibn Muḥammad. "tafsīr Ibn ‘Arafah". taḥqīq Jalāl al-Asyūṭī. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2008CE).

Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min. "al-mumti‘ al-kabīr fī al-taṣrīf". (1st edition , Lubnān: Maktabat Lubnān, 1996CE).

al-‘Aṭṭār, Ḥasan ibn Muḥammad. "Ḥāshiyat al-‘Aṭṭār ‘alá

sharḥ al-Jalāl al-maḥallī ‘alá jam‘ al-jawāmi‘". (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘IlmīyaAH).

Ibn ‘Aṭīyah, ‘Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib. "al-muḥarrir al-Wajīz". taḥqīq ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfī Muḥammad. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1422AH).

al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’ ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "i‘rāb al-qirā’āt al-shawādhdh". taḥqīq ‘Abd al-Ḥamīd al-Sayyid ‘Abd al-Majīd. (al-Qāhirah: al-Maktabah al-Azharīyah lil-TurātAH).

Abū ‘Alī al-Fārisī, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ghaffār. "al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah". taḥqīq Badr al-Dīn Qahwajī wa-Bashīr jwyjāty. (2nd edition , Bayrūt: Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, 1993CE).

al-‘Umarī, Aḥmad ibn Yaḥyá. "Masālik al-abṣār fī mamālik al-amṣār". (1st edition , Abū Ẓaby: al-Majma‘ al-Thaqāfī, 1423AH).

al-Fakhr al-Rāzī, Muḥammad ibn ‘Umar. "Mafātīḥ al-ghayb". (3rd edition , Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1420AH).

al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād. "Kitāb fīhi lughāt al-Qur’ān". taṣḥīḥ Jābir ibn ‘Abd Allāh al-Sarī‘, (1435AH).

al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād. "ma‘ānī al-Qur’ān". taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Najjār wa-ākharīn. (1st edition , Miṣr: Dār al-Miṣrīyah lil-Ta’līf wa-al-TarjamaAH).

al-Fīrūzābādī, Muḥammad ibn Ya‘qūb. "al-Bulghah". (1st edition , Dimashq: Dār Sa‘d al-Dīn lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 2000CE).

al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. "al-Miṣbāḥ al-munīr". (Bayrūt: al-Maktabah al-‘IlmīyaAH).

al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn Muḥammad. "Maḥāsin al-ta’wīl". taḥqīq Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1418AH).

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān". taḥqīq Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish. (2nd edition , al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1964CE).

al-Qazwīnī, Muḥammad ibn Sa‘d al-Dīn al-Khaṭīb. "al-Īḍāḥ fī ‘ulūm al-balāghah". (ṭ4, Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-‘Ulūm, 1998CE).

al-Qushayrī, ‘Abd al-Karīm ibn Hawāzin. "Laṭā’if al-Ishārāt". taḥqīq Ibrāhīm al-Basyūnī, (3rd edition , al-Qāhirah: al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb).

al-Qifṭī, ‘Alī ibn Yūsuf. "Inbāh al-ruwāh". taḥqīq Muḥammad

Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (1st edition , al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1982CE).

Ibn al-Qūṭīyah, Muḥammad ibn ‘Umar. "Kitāb al-af‘āl". taḥqīq ‘Alī Fawdah. (2nd edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1993CE).

Ibn Kathīr, Ismā‘īl ibn ‘Umar. "al-Bidāyah wa-al-nihāyah". taḥqīq ‘Alī shyry. (1st edition , Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1988CE).

Ibn Mākūlā, ‘Alī ibn Hibat Allāh. "al-Ikmāl fī Raf‘ al-irtiyāb ‘an al-Mu’talif wālmkhtlf". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1990CE).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. "sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id". taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (1st edition , al-Qāhirah: Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1990CE).

Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī. "al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar". taḥqīq Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. (Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī).

Makkī, Makkī ibn Abī Ṭālib al-Qaysī. "mushkil i‘rāb al-Qur’ān". taḥqīq Ḥātim al-Ḍāmin. (2nd edition , Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1405AH).

almntjab al-Hamadhānī, al-Muntajab ibn Abī ‘Izz. "al-Kitāb al-farīd fī i‘rāb al-Qur’ān al-Majīd". (1st edition , al-Madīnah al-Munawwarah: Dār al-Zamān, 2006CE).

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān al-‘Arab". (3rd edition , Bayrūt: Dār Ṣādir, 1414AH).

al-Mahdawī, Aḥmad ibn ‘Ammār. "al-taḥṣīl li-fawā’id Kitāb al-Tafṣīl al-Jāmi‘ li-‘Ulūm al-tanzīl". taḥqīq Muḥammad Ziyād Sha‘bān, wa-Faraḥ Naṣrī Shaykh albzwryh. (1st edition , Qaṭar: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu’ūn al-Islāmīyah, 1435AH-2014CE).

al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. "i‘rāb al-Qur’ān". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1421AH).

nukhbah min ‘ulamā’ Majma‘ al-Qur’ān al-Karīm bi-al-Shāriqah. "Mawsū‘at al-tafsīr al-balāghī". (1st edition , al-Shāriqah: al-Imārāt al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah, 2023CE).

al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf. "al-Majmū‘ sharḥ al-Muhadhdhab". (Bayrūt: Dār al-Fikr).

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-masālik ilá

Alfīyat Ibn Mālik". taḥqīq Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqā‘ī, (Bayrūt: Dār al-Fikr).

Yāqūt al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ‘Abd Allāh. "Mu‘jam al-Udabā’". taḥqīq Iḥsān ‘Abbās. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993CE).

Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī. "sharḥ al-Mufaṣṣal". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2001CE).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	**The anomalous readings that Ibn Jinni (d. 392 AH) prepared based on the Mutawatirah in his book «Al-Muhtasab» - A Collection and critical study -** Prof. Hatem AbdelRahim «Jalal Altamimi» - Prof : Walid Ahmad Mahmoud Qarout	**11**
2-	**Dhikr Makhārij Al-Ḥurūf Wa Wifātihā Allatī Yaḥtāj Al-Qārī Ilayhā (A Mention of the Sources of Articulation and Their Attributes Needed by the Reciter) by ʻAliy bin Ẓahīr bin Shihāb Al-Miṣrī known as Ibn Al-Kufṭī (d. 689 AH) - Study and Investigation -** Dr. Ebtehal Bint Hasan Azzouz	**93**
3-	**Milestones of Al-Aṣmaʻī 's Narrations in the modes of Reading** Dr. Khalīl bin Muḥammad Al-ṭālib	**157**
4-	**The Impact of Qur'anic Readings in the Change of the Meanings of Letters** Dr. Abdullah bin Muhammad Al-Ameen bin Hassan Al-Shinqeeti	**221**
5-	**Interpretation questions of the fatwas of Sheikh Saleh bin Ghosun, may God have mercy on him, from the book: «Thamar Al-Ghusun» - A Descriptive study -** Dr. Munifa Salem Al-Saadi	**287**
6-	**The Unfamiliar Terms of the Noble Qur'an According to Abu al-Abbas Ahmad ibn Yahya Thalab (d. 291 AH) - An Analytical Study of the Book: «Majalis Thalab» -** Dr. Mohammed ibn Mordi Al-Huzail	**349**
7-	**The Camel in the Noble Qurʿān and Modern Scientific Miracles - An Analytical Descriptive Study -** Dr. Faisal Moataz Saleh faresi	**405**
8-	**The sayings of the scholars of discrediting and accrediting in Abdelhameed Ja'afar Al-Madani and indicating the probable one** Dr. Hayam Mohammed Hamad Khannah	**455**
9-	**Takhrīj Al-Fawāid and the Distinction Between It and Takhrīj Al-ʻAzw** Prof. Abdul Baari bin Hammaad Al-Ansari	**517**
10-	**Weak Hadiths of Ishaq bin Rashid Al-Jazari On the authority of Muhammad bin Shihab Al-Zuhri - Collection and Study -** Dr. Amina bint Saad bin Zayed Al-Qahtani	**579**

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University
(Managing Editor)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Abdullāh bin ʿAbd Al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdullah bin Eid Al-Jarboui
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

Prof. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
Professor of Readings and their Sciences at the Mohammed VI Institute for Readings in Morocco

Prof. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University (formerly)

Prof. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
Dean of the Faculty of Sharia at Kuwait University (formerly)

Prof. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University (formerly)

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

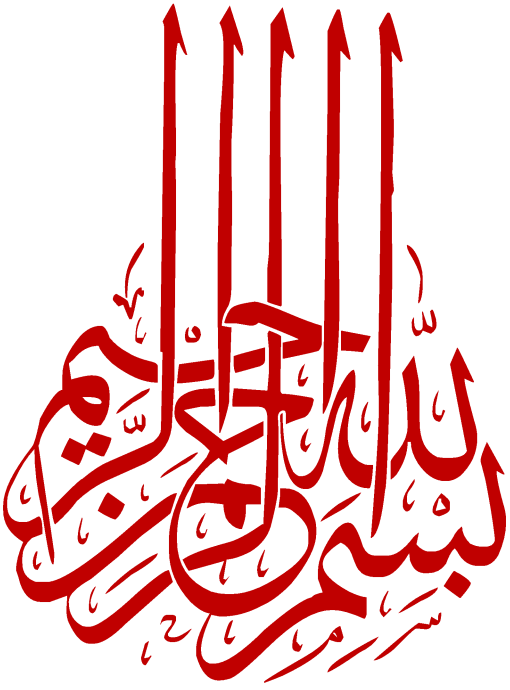
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (213) - Volume (1) - Year (59) - June 2025

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (213) - Volume (1) - Year (59) - June 2025